التحليل المكاني لخصائص القوى العاملة وأثرها في التنمية الصناعية في محافظة المثنى لعام 2014

أ. م. د. جواد كاظم عبيد الحسناوي م. م. حميد وكاع سيسان الجياشي
جامعة الكوفة – كلية التربية للبنات

المستخلص

تعد القوى العاملة عاملاً مهماً في دراسة الافاق التنموية لكافة المجتمعات وذلك من خلال التفاعل والتداخل المتبادل بين السكان والتنمية الاقتصادية اذ يمكن من خلال تحديد خصائص القوى العاملة معرفة نوع النشاط الاقتصادي وحجم القوى العاملة المقترحة له مستقبلاً، والقطاع الصناعي يعد رائداً في التنمية الصناعية باعتباره مصدراً للحركة والتغيير، اذ يتحدد معدل النمو الصناعي باعادة استثمار الارباح التي تتحقق في ذلك القطاع، وكشف البحث عن ارتباط وثيق بين المتغيرات (الخصوبة السكانية، دخل الاسرة، الحالة الزواجية، والتعليم) التي فسرت ما نسبته (94,9%) من الظاهرة المدروسة، وان القوى العاملة لم تستثمر امكاناتها المتاحة في تنمية الواقع الصناعي في محافظة المثنى.

Abstract

Manpower is an important factor in the study of development prospects for all communities through interaction and mutual interference between population and economic development as it can through the identification of Manpower properties knowledge of the type of economic activity and the size of the proposed its workforce in the future, the industrial sector is a pioneer in industrial development as a source of movement and change, as determined by the industrial growth rate to return profits to be realized in that sector investment, revealing Find a close association between variables (demographic

fertility, family income, marital status, and education), which interpreted the rate of (94.9%) of the phenomenon studied, and that the Manpower did not invest the available potential in the industrial reality in the province of Muthanna development.

اهمية البحث

تشكل خصائص القوى العاملة الحجر الاساس في قيام التنمية الاقتصادية وتحديداً التنمية الصناعية باعتبارها النافذة التي تطل على نوعية العاملة ومستوى تعليمهم فضلاً عن حجمهم ومهارتهم، وبالتالي امكانية الافادة من هذه الطاقات في دفع عجلة التنمية الى الامام.

مشكلة البحث

تمثلت مشكلة الدراسة بالسؤال التالي (كيف تؤثر القوى العاملة في التنمية الصناعية في محافظة المثنى؟) ويحاول البحث الاجابة عن التساؤلات التالية:-

1- هل هناك تباين واضح في خصائص القوى العاملة؟

2- ما واقع الصناعة في منطقة الدراسة؟

3- الى اي مدى استطاعت القوى العاملة استثمار امكاناتها المتاحة لتنمية القطاع الصناعي في منطقة الدراسة؟

فرضية البحث

تفترض الدراسة وجود منظومة من خصائص القوى العاملة الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية تفاعلت مع بعضها وتداخلت في تأثيراتها افضت بالتالي الى تنمية الواقع الصناعي في منطقة الدراسة.

اما الفرضيات الثانوية فهي كالتالي:

1- يوجد تباين في خصائص القوى العاملة في منطقة الدراسة.

2- توزعت الصناعات بمختلف فروعها في المحافظة.

3- ان القوى العاملة استثمرت امكاناتها جيداً في عمليات التنمية الصناعية.

هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة خصائص القوى العاملة في محافظة المثنى والتعرف على مدى اسهامها في التنمية الصناعية وبالتالي الاقتصاد المحلي والوطني، متخذاً من وحداتها الادارية مجالاً للدراسة. ينظر الخريطة (1) وبغية الدقة والوضوح في النتائج والتوصل الى القوى الترابطية بين مؤشرات القوى

العاملة والمقومات الجغرافية الحالية والمستقبلية، تم الاستعانة بالحاسبة الالكترونية واستعمال معادلة الارتباط المتعدد (بيرسون) ومعرفة قيم (P. value) فضلاً عن استعمال التحليل العاملي.

المبحث الاول/ تحليل احصائي لخصائص القوى العاملة واثرها في تنمية الواقع الصناعي

بهدف اعطاء صورة واضحة عن واقع واتجاهات ومستويات التنمية الصناعية. وستراتيجيتها الاقليمية في محافظة المثنى، فقد ركزت منهجية هذا المبحث على عرض وتحليل واقع الاهمية الاقتصادية الصناعية في حين ستناقش ستراتيجيتها واقتراح البدائل في المبحث الثاني.

الخريطة (1)

الموقع الجغرافي لمحافظة المثنى من العراق ووحداتها الإدارية

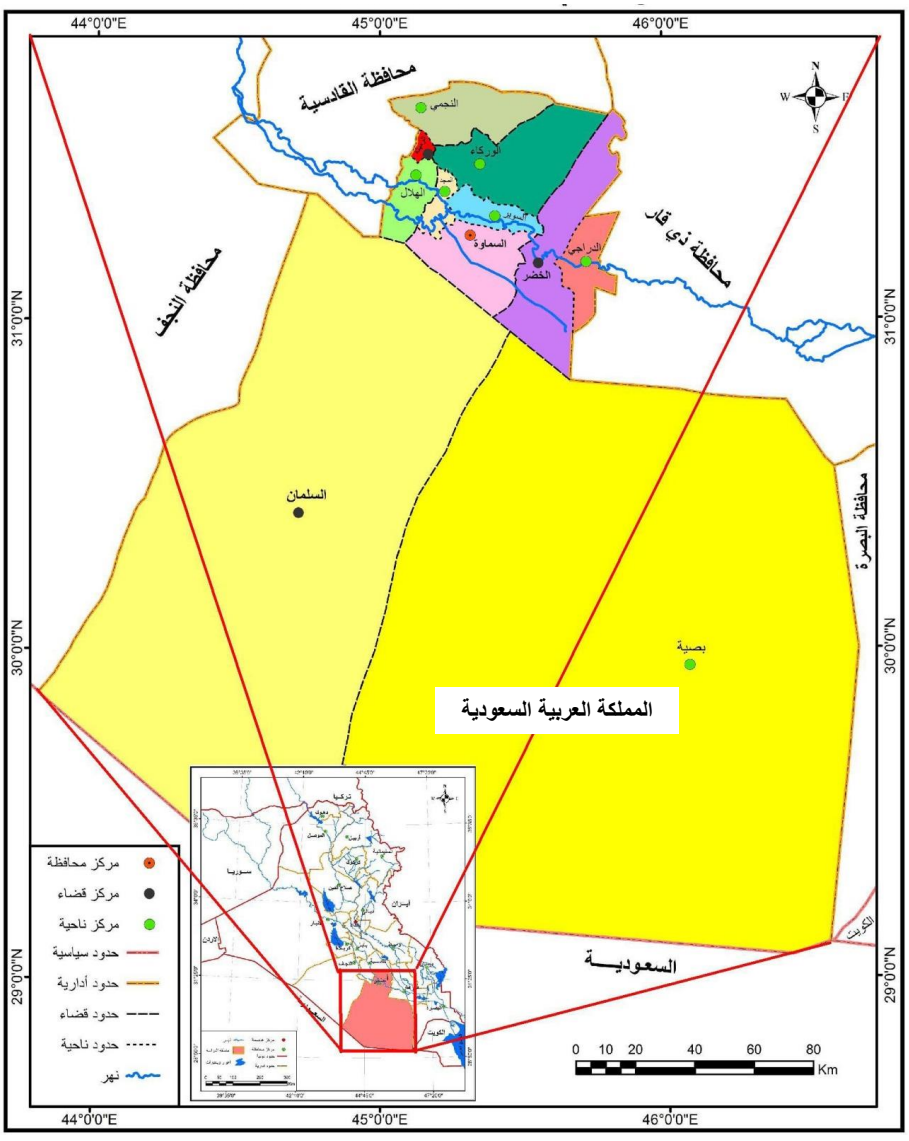

المصدر : عمل الباحثان اعتماداً على:

- جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية ، الهيأة العامة للمساحة ، قسم إنتاج الخرائط ، خريطة العراق الإدارية بمقياس 1: 1000000، بغداد، 2014.

جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية ، الهيأة العامة للمساحة ، قسم إنتاج الخرائط ، خريطة محافظة المثنى الإدارية بمقياس 1: 250000، بغداد، 2014.

1-1: تحليل واقع التنمية الصناعية في محافظة المثنى:

لاستجلاء صورة الواقع التنموي الصناعي في محافظة المثنى، ركزت الدراسة على عرض وتحليل الاهمية الاقتصادية لفروع النشاط الصناعي باستعمال مقياس (معدل الاهمية الصناعية)*، وعن طريق ملاحظة نتائج الجدول (1)، يظهر انّ ثلاثة فروع صناعية تمثلت بالصناعات الانشائية والصناعات الغذائية والصناعات البتروكيمياوية وتصفية النفط، قد استأثرت بالمراتب الثلاث الاولى من إذ الاهمية، بمعدل (75%) من النسبة الكلية لمعامل الاهمية الصناعية، مقابل (25%) للفروع الصناعية الاخرى، اي ان الثقل الاقتصادي للمحافظة يتركز ضمن فروع صناعية محدودة، ومما تقدّم يظهر أن صورة الاهمية الصناعية من الناحية الاقتصادية تكشف عن الملاحظات التالية:

أ- انعدام التوازن في مؤشرات التنمية الصناعية المتوطنة في محافظة المثنى.

ب- ندرة وجود العلاقات الصناعية الوظيفية بين الانشطة الصناعية في المحافظة اذ من الضروري ان يتم التكامل والترابط بين تلك الانشطة. واعتماداً على ما افرزته نتائج تحليل الفصل الرابع ونتائج تحليل معامل الاهمية الصناعية لفروع النشاط الصناعي في منطقة.

الجدول (1)

توزيع معدل الاهمية الصناعية في محافظة المثنى بحسب الفرع الصناعي لعام 2014

الفروع الصناعية / المؤشرات	عدد العاملين	معامل الاهمية الصناعية	الاجور/ بالالف	معامل الاهمية الصناعية	القيمة المضافة/ الف دينار	معامل الاهمية الصناعية	معدل معامل الاهمية الصناعية	الاهمية النسبية	المرتبة
الصناعات الغذائية	1068	49	4402	140	4115	139	109	%16	2
صناعة المنسوجات والالبسة الجاهزة	200	9	176	5,5	3292	111	42	%6	6
صناعة الخشب	1600	74	2399	76,3	422	14	55	%8	4
البتروكيمياوية وتصفية النفط	919	42	5216	165,9	1286	43	84	%12	3
الصناعات الانشائية	10788	498	6757	214,9	8104	274	329	%47	1
صناعة المنسوجات المعدنية	400	18	880	27,9	3144	106	50	%7	5
الصناعات التحويلية الاخرى	185	8	2179	69,3	295	9	29	%4	7
المجموع	15160	700	22009	700	20658	700	700	%100	

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على: الملحق (1).

- **جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية 2012-2013، الجدول ب1، ص146.**
- **الدراسة الميدانية لعام 2014.**

الدراسة فأنه يمكن تقسيم محافظة المثنى حسب واقع مستويات التنمية الصناعية على المناطق التالية:

- مناطق متوسطة النمو: وتتمثل في قضاء السماوة بسبب تركز اغلب الانشطة الاقتصادية، ولاسيما الانشطة الصناعية فيه والتي امتازت بضعف كفاءتها الاقتصادية وعدم قدرتها على تحقيق تغييرات اقتصادية واجتماعية ايجابية، فضلاً عن كونها انشطة استهلاكية غير تصديرية.
- مناطق متخلفة صناعياً: وتشمل اقضية الرميثة والخضر والسلمان، على الرغم من امتلاكها امكانات جغرافية تنموية ملحوظة، والتي ما تزال غير مستثمرة بما يحقق التنمية الصناعية فيها، لذا فأن الواقع القائم على مستويات التنمية الصناعية واتجاهاتها المكانية يكشف بوضوح عن انّ واقع النشاط الصناعي لا يلبي متطلبات تحقيق التنمية الصناعية المتوازنة نسبياً في منطقة الدراسة ويعزى السبب في ذلك للاعتبارات التالية:

1- التركز الكبير للانشطة الصناعية المختلفة في قضاء السماوة من المحافظة، فضلاً عن التوزيع المكاني اللامتوازن للانشطة الصناعية في القضاء نفسه اذ تتركز في المناطق الغربية منه في حين تكاد تخلو المناطق الاخرى منها.

2- الطابع الاستهلاكي الذي تمتاز به الانشطة الصناعية في منطقة الدراسة وتوجيهها لسد حاجة السوق، وهذا لا يتلاءم مع متطلبات تحقيق التنمية الصناعية التي تتطلب انشطة انتاجية ذات طابع تصديري تسهم في رفع مستوى الدخل.

3- عدم توفر الموازنة في توزيع الانشطة الصناعية واستثمار الامكانات المتوافرة في المحافظة لتحقيق الاستثمار الامثل لها.

1-2: تحديد الارتباط بين القوى العاملة والمتغيرات المؤثرة في تركيبها الاقتصادي:

ركنت الدراسة الى استعمال التحليل العاملي (Factor analysis) في اختبار درجة قوة العلاقة بين القوى العاملة والمتغيرات المؤثرة في التركيب الاقتصادي للقوى العاملة باعتبارها عوامل فاعلة في تنمية القطاع الصناعي لمنطقة الدراسة، ويعد هذا الاسلوب من الاساليب الاحصائية المهمة في الدراسات والبحوث، اذ تهدف طرق التحليل العاملي الى ايجاد مجموعة من العوامل (Factors) التي تكون مسؤولة

عن توليد الاختلافات (Variations) في مجموعة مكونة من عدد (Respons variables) إذ يمكن التعبير عن المتغيرات المشاهدة كدالة في عدد من العوامل المستترة وغالباً ما يعبر عن متغيرات الاستجابة كترتيب خطي (linear variables) من العوامل المستترة.[1]

يساعد التحليل العاملي في فهم تركيب مصفوفة الارتباط او التباين المشترك عن طريق عدد قليل من العوامل، واظهار اهمية كل هذه العناصر (المتغيرات) على اساس علاقة هذه العناصر بالعناصر الاخرى، فضلاً عن تحديد العناصر التي تكوّن كل عامل وذلك عن طريق قيم معاملات التحميل (Factor loding)، اذ يتم اختيار المتغيرات التي تزيد قيمة معاملاتها عن (3%) واهمال المتغيرات التي تقل عن (3%) وهذا ما أعتمدته الدراسة، وتأسيساً على ما تقدم فقد عمدت الاطروحة في هذا التحليل الى الاستعانة (بستة) متغيرات اقتصادية واجتماعية وديموغرافية مؤثرة في التركيب الاقتصادي للقوى العاملة في منطقة الدراسة كمتغيرات مستقلة (Xi) للكشف عن علاقتها بالقوى العاملة ومثلما يوضحها الجدول (2).

الجدول (2)

المتغيرات المؤثرة في التركيب الاقتصادي للقوى العاملة في محافظة المثنى لعام 2014

Y	المتغيرات المستقلة (Xi)	
المتغير التابع	رمز المتغير	اسم المتغير
القوى العاملة	X_1	دخل الاسرة (اكثر من 750) الف دينار
	X_2	اسهام المرأة في العمل
	X_3	الخصوبة السكانية
	X_4	الحالة الزواجية
	X_5	الحالة التعليمية
	X_6	الخدمات الصحية

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الدراسة الميدانية.

وبناء على ما تقدم استندت دراسة تحديد وتحليل العلاقات المكانية على الفرضية التالية:

((هناك عوامل ومتغيرات مستقلة ديموغرافية واقتصادية واجتماعية تؤثر في تباين توزيع حجم القوى العاملة ضمن منطقة الدراسة))، ولتحقيق دقة نتائج العلاقات المكانية واظهار التباين المكاني ما بين المتغير التابع (y) والمتغيرات المستقلة (Xi)، اتضح عن طريق الجدول (3) معامل الارتباط بين المتغيرات المطلوبة تكثيفها لعدد اقل من العوامل فضلاً عن امكانية الحكم على مدى الارتباط الثنائي بين

كل متغيرين من خلال اجراء التحليل العاملي الذي كشف عن اشتقاق اربعة متغيرات رئيسة وذلك اعتماداً على المقياس الذي يؤكد على ان العامل يتم اختياره اذا كانت قيمته الذاتية او القيمة العينية (Eigen value) اكبر من واحد.

الجدول (3)

توزيع معامل الارتباط بين العوامل المؤثرة في خصائص القوى العاملة لمحافظة المثنى لعام 2014

المتغيرات	العامل	القيمة العينية	نسبة التباين المفسر	مجموع التباين
الخصوبة السكانية	1	5,060	50,65	50,65
دخل الاسرة	2	2,99	29,79	80,62
الحالة الزواجية	3	0,89	8,94	89,56
التعليم	4	0,55	5,52	95,07
الخدمات الصحية	5	0,38	3,80	99,88
اسهام المرأة في العمل	6	0,84	1,30	97,72

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على نتائج التحليل العاملي والملحق (2).

اذ اوضحت خارطة التوزيع الجغرافي للمتغيرات ذات الصلة والمؤثرة في تباين القوى العاملة في محافظة المثنى عن ان العامل الاول (الخصوبة السكانية) سجل قيمة عينية بلغت (5,060) وقد فسر نسبة تباين بلغت (50,65) من تباين الظاهرة المدروسة، في حين فسر العامل الثاني (دخل الاسرة) ما نسبته (29,79%) والعامل الثالث (الحالة الزواجية) ما نسبته (8,94%) ثم فسر العامل الرابع (التعليم) (5,52%) من الظاهرة المدروسة وبالتالي فسرت العوامل الاربعة مجتمعة (94,9%) من الظاهرة المدروسة والتي تمثل المتغيرات المؤثرة في التركيب الاقتصادي للقوى العاملة في منطقة الدراسة اما البواقي (Residuals) فقد حظيت بقيمة عينية بلغت (1,22) وفسرت (5,1%) من الظاهرة المدروسة التي تعود الى عوامل الخدمات الصحية واسهام المرأة في العمل وتشير معاملات التحميل للمتغيرات الاساسية في الجدول (4)، وبناءً على ما تقدم فقد تم اثبات فرضية الدراسة عن طريق المتغيرات الاربعة الرئيسة التي شكلت نسبة (94,9%) من المتغيرات المؤثرة في خصائص القوى العاملة.

وبهدف التعرف على نوعية العلاقة والكشف عن قوى الارتباط وتحديد درجته واتجاهاته بين القوى العاملة الصناعية مع بعض العوامل والمتغيرات المؤثرة عليها لما له من اثر واضح في تنمية مؤشرات القطاع الصناعي ومن هذا المنطلق تم التحليل الاحصائي للظاهرة الجغرافية (القوى العاملة الصناعية) مع المتغيرات المؤثرة عليها وعلى النحو التالي:-

الجدول (4)

معاملات التحميل للمتغيرات الاساسية المؤثرة على التركيب الاقتصادي لسكان محافظة المثنى لعام 2014

المتغيرات	العامل الاول	العامل الثاني	العامل الثالث	العامل الرابع
الخصوبة السكانية	301 -	845 -	808	506
دخل الاسرة	388	830 -	840	8054
الحالة الزواجية	340 -	639 -	524	894
التعليم	716	647 -	920	950
الخدمات الصحية	113 -	695	500	978
اسهام المرأة في العمل	975 -	193	992	989

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الملحق (2).

1-2-1: تحليل العلاقات بين القوى العاملة الصناعية مع بعض العوامل والمتغيرات المؤثرة عليها:

اعتمدت الدراسة في تحليل العلاقة بين القوى العاملة الصناعية والمتغيرات المؤثرة عليها على مجموعة من المتغيرات المستقلة (Xi) تمثلت بالقوى العاملة ضمن سن العمل (15-64) سنة، قطاع العمل الخاص، رأس المال، وكلفة رحلة العمل، والدخل الشهري للعامل، وعدد المنشآت الصناعية في الوحدة الادارية، ولتحديد العلاقات المرتبطة بين المتغير التابع (y) القوى العاملة الصناعية والمتغيرات المستقلة (Xi) فقد اخذت اتجاهات البحث الاعتماد على الاساليب الاحصائية للتحليل الكمي والمتمثلة بما يلي:-

- معامل الارتباط البسيط (بيرسون) Pearson correlation ويعد من الطرق الاحصائية المستعملة في قياس درجة الارتباط بين متغيرين، يعرف الاول بالمتغير التابع، امّا الاخر فيعرف بالمتغير المستقل، ويمكن حسابه على وفق المعادلة التالية:

$$R = \frac{\sum yixi - \frac{(\sum yi)(\sum yi)}{n}}{\sqrt{\sum yi_2 - \frac{\sum (yi)^2}{n}}\sqrt{\sum xi_2 - \frac{(\sum xi)^2}{n}}}$$

إذ ان:

المتغير المستقل = xi، المتغير المعتمد = yi، معامل الارتباط = R عدد المشاهدات = N

وتتراوح قيمة معامل الارتباط بين (+ 1) ارتباط طردي تام، والصفر لا يوجد ارتباط، و(– 1) ارتباط عكسي تام.[2]

ولابد من وضع معايير للحكم على جودة وكفاءة الارتباط البسيط وامكانية الاعتماد على نتائجه وتأسيساً على ذلك سوف يتم اخضاع التقديرات الناتجة عن معاملة الارتباط البسيط في منطقة الدراسة لاختبارات كمية تتلاءم وطبيعة البيانات والتقديرات الاحصائية للمحافظة ومنها:

- اختبار (t – test).

يتم استعمال هذا الاختبار، لمعرفة معنوية معادلة الارتباط ويلائم العينات التي يكون عدد مفرداتها اقل من (30) مشاهدة، وبما ان فرضية العدم والفرضية البديلة كثيرة الاستعمال في التطبيقات الاحصائية، فأن الفرضية بالنسبة للمشاهدة تكون بالصيغة التالية:

$Ho : bi = 0$ فرضية العدم

$Hi : bi \neq$ الفرضية البديلة

ولتحويل قيمة اي متغير (x) لوحدات من (t) فتكون القيمة المستخرجة (t*) وتكون بالصيغة التالية:

$$T^* = \frac{b - bo}{\sqrt{s(b)}}$$

وتقارن هذه القيمة مع قيمة (t) المجدولة التي توضح المناطق الحرجة في اختبار ذي اتجاهين عند درجات حرية (n.k) ومستوى المعنوية المطلوب، فإذا وجد ان قيمة (t*) تقع ضمن المنطقة الحرجة ترفض فرضية العدم بمعنى التقدير (bi , bo) ذو معنوية احصائية، امّا اذا وقعت (t*) ضمن حيز القبول قبلت فرضية العدم اي ان هذه التقديرات ليست بذات معنوية[3]، ويمكن حساب قيمة (t) الاختبارية بالصيغة التالية:

$$T = (\bar{X}_1 - \bar{X}_2)/\left(\sqrt{S_1/N_1 + S_2/N_2}\right)$$

إذ إنَّ:

المتوسط الحسابي للعينة الاولى = $\bar{X}_1$، القيمة الاختبارية = t

تباين العينة الاولى = Si، الوسط الحسابي للعينة الثانية = $\bar{X}_2$

حجم العينة الاولى = N_1، تباين العينة الثانية = S_2

حجم العينة الثانية = N_2.[4]

وعن طريق القراءة البصرية لمعطيات الجدول (5) ونتائج تحليل البيانات على وفق معامل الارتباط البسيط (r) وقيمة (t)، تظهر معاملات الارتباط البسيط لمتغير القوى العاملة الصناعية (y) مع المتغيرات المستقلة (xi) والتي اشارت الى ايجابية وطردية العلاقة مع جميع المتغيرات البالغ عددها 6 متغيرات، ما يدل على زيادة حجم القوى العاملة في القطاع الصناعي مع زيادة المتغيرات المستقلة.

انّ العلاقة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة تتباين في قوة ارتباطها من متغير مستقل لاخر مثلما تعكس ذلك معطيات الجدول (5)، التي اظهرت اقوى العلاقات للمتغير (X_1) اي القوى

الجدول (5)

قيم معاملات الارتباط البسيط (r) بين حجم القوى العاملة الصناعية والمتغيرات المستقلة وقيمة (t) في محافظة المثنى لعام 2014

المتغير التابع y	المتغيرات المستقلة		قيمة معامل الارتباط (r)	قيمة t		
	الرمز	اسم المتغير		المحسوبة t*	المجدولة t المحسوبة تحت 5%	المجدولة t تحت مستوى 1%
حجم القوى العاملة الصناعية	X_1	القوى العاملة ضمن سن (15-64) سنة	0,99	4,703	(*)1,733	(**)2,542
	X_2	قطاع العمل الخاص	0,94	3,165		
	X_3	رأس المال	0,95	3,058		
	X_4	رحلة العمل	0,98	1,555		
	X_5	دخل الفرد	0,77	1,633		
	X_6	عدد المنشآت الصناعية	0,97	1,609		

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الملحق (3) ومخرجات الحاسبة الالكترونية.

(*) مستوى معنوي وبدرجة ثقة 95%.

(**) مستوى معنوي وبدرجة ثقة 99%.

العاملة ضمن سن العمل (15–64) سنة وبعلاقة طردية بلغت (0,99)، وادنى العلاقات الارتباطية حظي بها المتغير (x_5) الذي يمثله دخل الفرد وقيمته تساوي (0,77).

- **اختبار (t – test) لنموذج الارتباط:**

توضح النتائج تأثير المشاهدات المستقلة الستة على المتغير التابع (y)، حجم القوى العاملة الصناعية، تحت مستوى معنوي قدره (0,05)، إذ بلغت قيمة (t) المجدولة (1,943) ولدرجة حرية (6)، بينما اعطت قيمة (t) المجدولة مثلما اثبتت نتائج القيم للمتغيرات الاخرى المستقلة وعلى المستوى المعنوي نفسه (0,05) ولدرجة حرية (12)، إذ شكلت قيمة (t) المجدولة (1,782) في حين بلغت قيمة (*t) المحسوبة (3,054). وعن طريق المقارنة بين قيمة (*t) المحسوبة وقيمة (t) المجدولة، يتضح قبول الفرضية التي تؤكد تأثير المتغيرات الستة المستقلة على المتغير المعتمد (حجم القوى العاملة الصناعية) وتباينها الجغرافي ضمن منطقة الدراسة، بناءً على قيمة (*t) المحسوبة والتي تعد اكبر من قيمة (t) المجدولة ما يؤكد ثبات صحة المتغيرات وصحة نتائجها التحليلية.

1–3: تحليل العلاقات بين المتغيرات ومؤشرات التنمية الصناعية:

إعتمدت الدراسة على ثلاثة مؤشرات متمثلة في عدد العاملين وعدد المنشآت والقيمة المضافة كونها مؤشرات ذات دلالة واضحة لقياس التطور والنمو الصناعي في منطقة الدراسة، فضلاً عن اختبار 13 متغيراً مستقلاً وهي: الدخل القومي، والدخل الفردي، والمساحة الحضرية، ورأس المال، واطوال الطرق، ومجموع السكان، والانتاج الزراعي، والاستهلاك الصناعي من الكهرباء، والاستهلاك الكهربائي، ومجمل طلاب المدارس الصناعية، السكان الحضر، والتخصيصات الحكومية، والماء الصافي وهي بمجموعها تشكل مرتكزات مهمة لتطور ونمو الصناعة، ولاظهار قوة الارتباط والعلاقة بين المتغيرات والمؤشرات آنفة الذكر، عمدت الدراسة الى استعمال معامل الارتباط المتعدد (بيرسون)**، كأسلوب احصائي للوصول الى تلك العلاقات، وكما تعكسه معطيات الجدول (6) التي اشارت الى الحقائق التالية:

1– كشفت نتائج التحليل الاحصائي لمعامل الارتباط المتعدد عن وجود علاقة ترابطية طردية تراوحت قوة ارتباطها ما بين (0,151 – 1,00) بين المتغيرات وعدد المنشآت الصناعية.

2– ترتبط المتغيرات المستقلة كافة وعدد العاملين بعلاقة طردية تراوحت ما بين (0,054 – 0,732).

3– وجود علاقة ارتباط عكسية بين كلاً من الانتاج الزراعي والاستهلاك الكهربائي والاستهلاك الكهربائي الصناعي والسكان الحضر من جهة وبين عدد المنشآت الصناعية من جهة اخرى، بلغت (– 0,510، – 0,322، – 0,605، – 0,525) على الترتيب.

4- تمثلت العلاقة الترابطية الطردية بين القيمة المضافة والمتغيرات المستقلة في اكثر المشاهدات وبقوة ارتباط تراوحت ما بين (0,008 – 0,995) مع ظهور علاقة عكسية مع كلاً من الانتاج الزراعي والاستهلاك الكهربائي الصناعي فقط.

5- ان وجود تباين في قوى الارتباط مع المتغيرات المستقلة المتمثلة بالانتاج الزراعي والاستهلاك الكهربائي والاستهلاك الكهربائي الصناعي والسكان الحضر، يشكل مفتاحاً

الجدول (6)

معامل الارتباط المتعدد (r) بين مؤشرات التنمية الصناعية في محافظة المثنى والمتغيرات المستقلة لعام 2014

المتغيرات المستقلة	عدد العاملين	عدد المنشآت	القيمة المضافة
الدخل القومي	0,506	0,475	0,905(**)
الدخل الفردي	0,193	0,151	0,650
المساحة الحضرية	0,512	0,544	0,920(**)
رأس المال	0,723	0,341	0,995(**)
اطوال الطرق	0,152	0,455	0,615
مجموع السكان	0,183	0,587	0,710
الانتاج الزراعي	0,054	0,510 -	0,547 -
الاستهلاك الكهربائي	0,560	0,322 -	0,506
الاستهلاك الكهربائي الصناعي	0,141	0,605 -	0,450 -
مجموع طلاب مدارس الصناعة	0,732	0,201	0,965(**)

السكان الحضر	0,552	0,525 -	0,008
التخصيصات الحكومية	0,236	1,00(**)	0,352
الماء الصافي	0,066	0,205	0,120

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية والملحق (4).

(**) تعني العلاقة معنوية عند المستوى (1,00).

لامكانية نمو الصناعات المتعددة واقامتها في مناطق مختلفة بما يحقق تطلعات ابناء منطقة الدراسة لارساء قواعد التنمية الصناعية المتوازنة نسبياً. وبعد بيان وتحليل وتحديد قوة الارتباط بين القوى العاملة ومؤشرات التنمية الصناعية في منطقة الدراسة، لابد من معرفة وتحديد مقدار تشبع مؤشرات التنمية الصناعية والمقومات الجغرافية المتاحة فيها من القوى العاملة أملاً في معرفة الفائض غير المشبع من هذه القوى باعتبارها احدى المرتكزات الاساسية لقيام التنمية الصناعية.

1-4: تحليل وتحديد مقدار تشبع مؤشر القوى العاملة من المقومات الجغرافية:

تناولت الدراسة في الفصل الاول منها تحليل المقومات الجغرافية، الطبيعية والبشرية، فيما عرجت في الفصل الرابع على عرض وتحليل الواقع الصناعي وتوزيعه الجغرافي وتأسيساً على ذلك ستعمد الدراسة على تحديد وتحليل مقدار تشبع مؤشر القوى العاملة من تلك المقومات بهدف الاجابة عن المشكلة العلمية الفرعية المتمثلة بالسؤال التالي، الى اي مدى استطاعت القوى العاملة استثمار امكاناتها المتاحة لتنمية القطاع الصناعي في المحافظة؟ ولتحقيق هدف هذا الجزء من الدراسة وللوصول الى الاجابة على السؤال آنف الذكر اعتمدت الوسائل الاحصائية لبرنامج (S.P.S.S)، فضلاً عن استخراج قيم (P. value)، التي يعد الرقم اقل من (0,05) دلالة على تشبع عالي، واحتساب (F. value) التي تشير الى التشبع المعنوي اي درجة عالية من المعنوية، كلما اقترب الرقم او الناتج من (1)، واحتساب (R. saure)، وعن طريق معطيات الجدول (2) يتضح ان القوى العاملة في منطقة الدراسة لم تستثمر المقومات الجغرافية المتاحة بالشكل الامثل إلاّ بقدر قليل، وهذا ما كشفت عنه قيمة (F. value) البالغة (0,335) والتي تعد بعيدة عن (1) اي التشبع المعنوي، وان قيمة (P. value) كانت اكبر من (0,005) اي التشبع العالي، إذ بلغت (0,570) في حين كانت قيمة (R^2) (25,4%)، وهذا ما انعكس على مقدار الفائض غير المشبع من المقومات الجغرافية ليصل معدله الى (74,6%) في المحافظة في دلالة واضحة الى وجود امكانية كبيرة لاستيعاب الانشطة الاقتصادية المختلفة وتشغيل الاحتياطي من القوى العاملة في المستقبل بما يلبي متطلبات التنمية الصناعية المستدامة.

1-5: تحديد مقدار تشبع مؤشر القوى العاملة لكل فرع من فروع الصناعة المقومات الجغرافية:

سوف يقوم هذا الجزء من الدراسة باستكمال عملية تحديد وتحليل مقدار تشبع مؤشر القوى العاملة من المقومات الجغرافية وذلك بدراسة وتحليل مقدار تشبع مؤشر القوى العاملة لكلّ فرع من فروع الصناعة من المقومات الجغرافية، وهذا ما كشفت عنه معطيات الجدول (8) والتي اشارت الى الدلائل والحقائق التالية:

أ- تحديد مقدار تشبع مؤشر العاملين في الصناعات الغذائية من المقومات الجغرافية:

عكست نتائج ومخرجات الحاسبة الالكترونية ومثلما جاء في الجدول (8) عن ان نسبة تشبع القوى العاملة في منطقة الدراسة (R^2) بلغت (20,8%) ما يدل على انّ هناك احتياطي فائض من القوى العاملة بمقدار (79,2%) من اجمالي القوى العاملة في الصناعات الغذائية، وهذا ما تؤكده قيمة (P. value) البالغة (0,447) وهي اكبر من (0,05) وان قيمة (F. value) كانت (0,310) ما يعني ان التشبع في هذا الفرع الصناعي غير معنوي، وبالتالي يمكن القول ان القوى العاملة في الصناعات الغذائية لم تستثمر امكاناتها بشكل مثالي، الامر الذي يمكن البناء عليه في تحقيق التنمية الصناعية على اساس التطور الاجتماعي.

الجدول (7)

مقدار تشبع مؤشر القوى العاملة في محافظة المثنى من المقومات الجغرافية لعام 2014

المقومات الجغرافية	القيم الرقمية	مؤشر عدد العاملين			
		F. value	P. value	R^2%	مقدار الفائض %
الارض	51740	0,253	0,584	19	82
المياه	122	0,251	0,588	18	80
المادة الاولية	805	0,170	0,716	17	83
السكان القوى العاملة	15160	0,032	0,940	3	96
السوق	170	0,888	0,008	89	13
النقل	685	0,235	0,612	20	80
الطاقة	16595	0,246	0,603	19	81

التخصيصات الحكومية	21560	0,265	0,561	21	80
رأس المال	75	0,297	0,521	22	77
المعدل		0,335	0,570	25,4	74,6

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية والملحق (4).

ب- تحديد مقدار تشبع مؤشر العاملين في صناعة المنسوجات والالبسة الجاهزة من المقومات الجغرافية:

بلغت نسبة تشبع مؤشر العاملين في صناعة المنسوجات والالبسة الجاهزة (R^2) (25,3%) وهذا يعني توفر فائض من القوى العاملة في هذه الصناعة مقداره (74,7%) وهذه النتائج جاءت استجابة لقيمة (P. value) والبالغة (0,484) اي اكبر من المقياس (0,05)، في حين كانت قيمة (F. value)، (0,425) ما يدل على ان التشبع غير معنوي مثلما يتضح من الجدول (8)، وتأسيساً على ما تقدم فأن صناعة المنسوجات والالبسة الجاهزة تمتلك خزيناً كبيراً من القوى العاملة يمكن لها استعماله في استثمار المقومات الجغرافية وتنميتها.

ج- تحديد مقدار تشبع مؤشر العاملين في صناعة الخشب والاثاث من المقومات الجغرافية:

تمكنت منطقة الدراسة من استثمار ما نسبته (27,8%) من اجمالي القوى العاملة في صناعة الخشب والاثاث (R^2)، في حين كانت هناك (72,2%) كنسبة فائضة غير مستثمرة ما يعني ان قيمة (P. value) بلغت (0,256) اكبر من المعيار (0,05) وان هذا التشبع يعد معنوياً علىاعتبار انه اقترب من (1) وبلغ (0,532)، وبالتالي فأن هذا الفرع الصناعي يمتلك فائضاً يساعد على تنمية مؤشراته الصناعية.

د- تحديد مقدار تشبع مؤشر العاملين في الصناعات الكيمياوية وتصفية النفط من المقومات الجغرافية:

اشارت نتائج الجدول (8) الى انّ مؤشر العاملين في الصناعات الكيمياوية قد حقق تشبعاً (R^2) مقداره (60,7%) تاركاً ما نسبته (39,3%) فائضاً من القوى العاملة فيها وان كان هذا الفائض اقلّ مما سبقه الا انه يحسب لهذا الفرع الصناعي بأنه استثمر الى حد ما امكاناته البشرية، وبلغت قيمة (P. value)، (0,250) اي اكبر من (0,05) وان قيمة (F. value) كانت (0,616) وهذا يدلّ على معنوية التشبع.

الجدول (8)

مقدار تشبع فروع الصناعة من المقومات الجغرافية بمؤشر القوى العاملة في محافظة المثنى عام 2014

المقومات الجغرافية	الصناعات الغذائية				صناعة المنسوجات				صناعة الخشب والاثاث				الصناعات البتروكيمياوية			
	القوى العاملة				القوى العاملة				القوى العاملة				القوى العاملة	القوى العاملة	القوى العاملة	القوى العاملة
				الفائض %				الفائض %				الفائض %				الفائض %
الارض	0,310	0,495	22	79	0,132	0,775	12	86	0,688	0,100	27	73	0,896	0,005	7	10
المياه	0,333	0,455	23	77	0,097	0,830	15	84	0,650	0,115	25	72	0,936	0,003	90	5
المادة الاولية	0,051	0,320	25	74	0,502	0,502	71	86	0,523	0,229	34	68	0,783	0,034	95	29
السكان القوى العاملة	0,193	0,675	17	85	0,657	0,108	24	77	0,031	0,949	8	94	0,156	0,737	75	82
السوق	0,441	0,157	21	80	0,309	0,488	20	80	0,675	0,095	61	37	0,108	0,818	87	85
النقل	0,596	0,311	27	72	0,388	0,377	21	75	0,598	0,155	25	73	0,781	0,038	18	25
الطاقة	0,232	0,913	12	87	0,655	0,655	17	83	0,553	0,196	25	76	0,789	0,027	75	18
التخصيصات الحكومية	0,335	0,457	25	75	0,864	0,010	82	17	0,405	0,368	18	82	0,257	0,578	15	85
رأس المال	0,301	0,510	15	84	0,231	0,618	18	81	0,673	0,100	28	71	0,841	0,017	85	15
المعدل	0,310	0,477	20,8	79,2	0,425	0,484	25,3	74,7	0,532	0,256	27,8	72,2	0,616	0,250	60,7	39,3

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية والملحق (4).

المقومات الجغرافية	الصناعات الانشائية				صناعة المنتجات المعدنية				الصناعات الاخرى			
	القوى العاملة				القوى العاملة				القوى العاملة			
				الفائض %				الفائض %				الفائض %
الارض	0,233	0,614	15	85	0,541	0,211	30	70	0,009	0,875	11	88
المياه	0,205	0,665	14	87	0,545	0,105	30	71	0,010	0,870	7	94
المادة الاولية	0,25	0,735	10	85	0,527	0,221	29	79	0,028	0,781	12	81
السكان القوى العاملة	0,104	0,825	16	85	0,327	0,475	15	80	0,190	0,683	15	86
السوق	0,835	0,020	35	73	0,599	0,155	22	77	0,376	0,400	11	79
النقل	0,147	0,756	11	89	0,605	0,150	23	75	0,835	0,021	83	28
الطاقة	0,159	0,656	15	84	0,464	0,295	27	72	0,008	0,888	12	87
التخصيصات الحكومية	0,075	0,874	10	88	0,625	0,134	25	75	0,525	0,225	22	75
رأس المال	0,179	0,701	13	78	0,590	0,163	23	77	0,854	0,015	84	15
المعدل	0,238	0,649	15,4	84,6	0,535	0,223	24,8	75,2	0,283	0,528	28,5	71,5

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية والملحق (4).

ذ-تحديد مقدار تشبع مؤشر العاملين في الصناعات الانشائية من المقومات الجغرافية:

حقق مؤشر القوى العاملة للصناعات الانشائية في منطقة الدراسة تشبعاً (R^2) ضئيلاً مقداره (15,4%) ما انعكس على نسبة الفائض لترتفع الى (84,6%)، وان قيمة (P. value) بلغت (0,649)، اما بالنسبة الى معنوية التشبع فهي غير معنوية لكون قيمة (F. value) بلغت (0,238).

ر- تحديد مقدار تشبع مؤشر العاملين في صناعة المنتجات المعدنية من المقومات الجغرافية:

بيّنت معطيات الجدول (8) نسبة التشبع (R^2) البالغة (24,8%) في هذا الفرع الصناعي ما ترك فائضاً غير مستثمر بنسبة (75,2%)، اما قيمة (P. value) فكانت (0,223) في حين بلغت قيمة (F. value) (0,535) ما يدل على معنوية التشبع.

ز-تحديد مقدار تشبع مؤشر العاملين في الصناعات الاخرى من المقومات الجغرافية:

استثمرت الصناعات الاخرى ما نسبته (28,5%) من اجمالي امكاناتها البشرية (R^2) في حين كان هناك ما يقارب (71,5%) فائضاً غير مستثمراً، وان قيمة (P. value) بلغت (0,528)، ومقدار قيمة (F. value)، (0,283) ما يؤكد ان هذا التشبع غير معنوي وعن طريق استقراء النتائج آنفة الذكر يتضح ان محافظة المثنى تمتلك فائضاً غير مستثمر يقدر بأكثر من نصف امكاناتها البشرية ولكافة فروع الصناعة فيها، هذه الامكانات تعد منجماً مستداماً يرفد المخططين والقائمين على الخطط التنموية بالقوى العاملة كأحد اهم مرتكزاتها.

ومن جانب آخر أجابت هذه الحقائق والنتائج التي كشفت عنها معطيات الجدول (8) عن الفرضية العلمية للدراسة (د) والتي افترضت انّ القوى العاملة في منطقة الدراسة قد استثمرت امكاناتها المتاحة استثماراً جيداً في تنمية القطاع الصناعي، وكانت الاجابة الصحيحة لم تستثمر القوى العاملة امكاناتها المتاحة في تنمية الواقع الصناعي في منطقة الدراسة.

المبحث الثاني / استشراف مستقبلي لتطور السكان والقوى العاملة وتطور الصناعات في محافظة المثنى للمدة 2014- 2027

تعد دراسة الآفاق المستقبلية للسكان والقوى العاملة وتطور مؤشرات نمو الصناعة في الأقاليم المختلفة عملية فنية دقيقة يقوم بها الديموغرافيين والباحثانين في المجالات كافة لرفد التخطيط المستند الى طرائق وقوانين ونظريات مستنبطة من ظروف مختلفة ومصاغة على وفق قواعد تطبق بحسب ظروف كل حالة، وعلى الرغم من ان التقديرات المستقبلية قد لا تلامس النهايات العليا من الدقة، الا أنها تحقق غرضاً عملياً مفيداً، عندما تشير الى الاعداد التقريبية التي يكون إحتمال الوصول اليها كبيراً على ضوء البيانات المتوفرة[5]، وسيتم في هذا المبحث تحليل الاتجاهات المستقبلية للسكان والقوى العاملة والمنشآت الصناعية في منطقة الدراسة ووضعها امام اصحاب القرار والمسؤولين والمهتمين بالتخطيط والتنمية أملاً في اعداد الخطط والبرامج المستقبلية للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة الدراسة والتي تمثل منجماً للقوى العاملة في حين تعاني من تدهور القطاع الصناعي على الرغم من الامكانات الكبيرة لمقوماتها الطبيعية والاقتصادية، فالتوسع في المشاريع التنموية الاقتصادية والخدمية في محافظة المثنى، يعني استثمار أمثل للقوى العاملة والعمل في رفع نسبة اسهام الاناث فيها بما ينعكس على برامج وخطط التنمية الاقتصادية بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة، وسيتم دراسة وتحليل التوقعات المستقبلية للسكان والقوى العاملة والمنشآت الصناعية حتى عام 2027 وعلى النحو التالي:

2-1: رؤية مستقبلية لتطور السكان والقوى العاملة في القطاع الصناعي في محافظة المثنى

2-1-1: الافاق المستقبلية لتطور سكان محافظة المثنى للمدة (2014-2027)

يراد بالافاق المستقبلية لتطور السكان التنبؤ بالتغيرات التي ستحصل للظاهرة السكانية لمدد زمنية معينة، واستطاع الباحثان الجغرافي بالارتكاز على اسس البحث العلمي القائمة على التحليل والاستنباط والتنبؤ بالنتائج المستقبلية ان يمد ببصره الى المستقبل واستنتاج التغيرات المرتقبة للظاهرة، والتنبؤ على قسمين، البسيط الذي يعتمد على الملاحظة المباشرة للظاهرة والتنبؤ التحليلي الذي يعتمد على تحليل البيانات[6]، وأمست عملية تحديد مؤشرات التغير السكاني لا غنى عنها في البرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية في كافة المجتمعات.

ويعمد الباحثانون الديموغرافيون في تفسير التنبؤ المستقبلي لحجم السكان***، بالارتكاز على ثلاثة إحتمالات (المرتفع والمعتدل والمنخفض) وبما ان معدل النمو السنوي للسكان في المحافظة اتسم بالتذبذب خلال مدّة الدّراسة، لذا ستتجه الدراسة الى الاخذ بمعدل النمو السنوي للسكان في المحافظة خلال المدة المنوه عنها البالغ (3,3%) كإحتمال اول، ومعدل نمو سكان العراق خلال المدة المذكورة البالغ (3,0%) إحتمالاً ثانياً، في حين كان الإحتمال الثالث مبنياً على ما اتخذته وزارة التخطيط العراقية كتقديرات لسكان العراق.

ويتجلى بوضوح عن طريق معطيات الجدول (9) والشكل (1) وبافتراض ثبات مؤشرات نمو سكان محافظة المثنى بالمعدل السنوي لاخر سنة عرضته تقديرات الدراسة (3,3، 3%) للإحتمالين الاول والثاني على الترتيب، في حين جاء الإحتمال الثالث بحسب ما ورد في تقديرات وزارة التخطيط، وتأسيساً على ما تقدم فأنه يمكن تقدير عدد سكان منطقة الدراسة عام 2017 بنحو (857452، 847533، 842808) نسمة للإحتمالات الثلاثة على الترتيب، وفي عام 2025 قد يصل الى المليون نسمة، اذ قدر حجم السكان (1111764، 1073639، 985129) نسمة للإحتمالات الثلاثة على الترتيب، ومن المقدّر ان يصل حجم السكان في محافظة المثنى سنة

الجدول (9)

تقديرات سكان محافظة المثنى للمدة (2014–2027) بحسب ثلاثة إحتمالات

السنة	الإحتمال الاول	الإحتمال الثاني	الإحتمال الثالث	السنة	الإحتمال الاول	الإحتمال الثاني	الإحتمال الثالث الرسمي
	%3,3	%3,0	الرسمي		%3,3	%3,0	
2014	777873	775614	777843	2021	976363	953906	902209
2015	803543	798882	788259	2022	1008583	982523	922526
2016	830060	822848	806377	2023	1041866	1012008	943132

964001	1042368	1076248	2024	842808	847533	857452	2017
985129	1073639	1111764	2025	843632	872959	885748	2018
1006499	1105848	1148452	2026	862757	899148	914978	2019
1028087	1139023	1186351	2027	882203	926122	945172	2020

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على:

- **جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة، بيانات غير منشورة، 2013.**

الشكل (1)

تقديرات السكان في محافظة المثنى للمدّة 2014- 2027

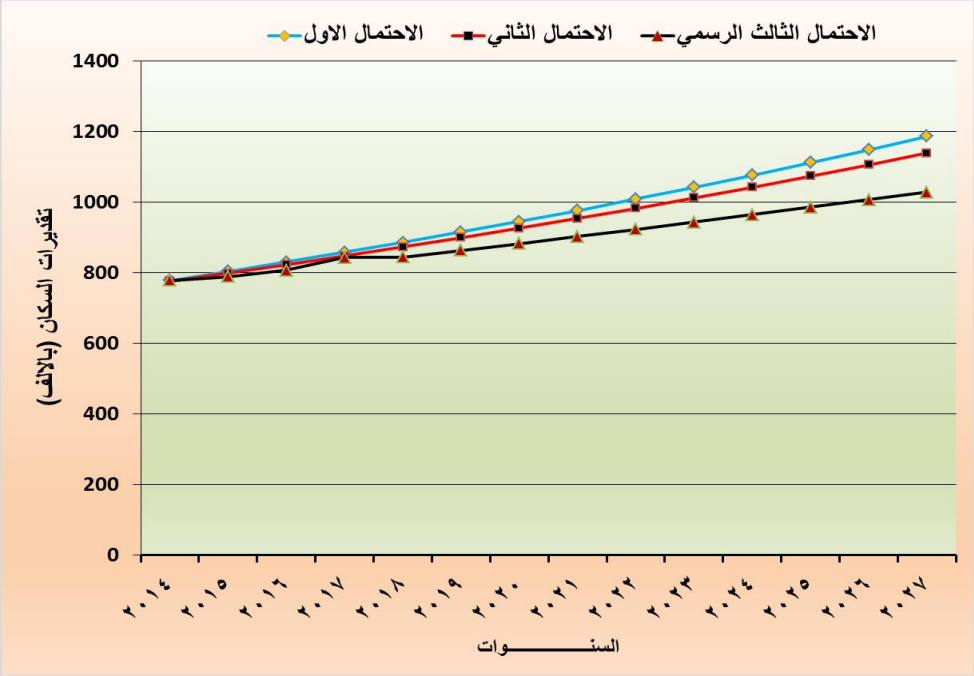

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الجدول (9).

2027 الى اكثر من مليون نسمة وفقاً للإحتمالات الثلاثة التي كشفت عن انه قد يبلغ حجم السكان (1186351، 1139023، 1028087) نسمة على الترتيب، وبحسب الإحتمالات الثلاثة آنفة الذكر.

مما تقدّم يمكن القول ان المحافظة ترتكز على مقومات بشرية كبيرة يمكن ان ترفد القطاعات الاقتصادية المختلفة بالقوى العاملة من جهة وتكون سوقاً واسعة لتصريف المنتجات المحلية من جهة اخرى فضلاً عن الاسهام في بناء العراق والدفاع عنه.

2-1-2: التوقعات المستقبلية لحجم القوى العاملة الصناعية في محافظة المثنى

انطلاقاً من أهمية القوى العاملة في حياة الشعوب باعتبارها الركن الحيوي من اركانها، فقد جاءت هذه التوقعات المستقبلية لتلقي الضوء على المتغيرات التي من المقدّر ان تجري للقوى العاملة في الوحدات الادارية في محافظة المثنى، وقد اعتمدت دراسة هذا المحور والذي يمثل الرؤية المستقبلية للقوى العاملة حتى عام 2027 على ثبات المتغيرات المستقلة (xi) التي تم اختبارها بحسب القطاع الصناعي وبيان اثرها على حجم القوى العاملة، وكذلك تم الاعتماد على معادلة التنبؤ ضمن مصفوفة معادلة الانحدار الخطي المتعدد لأنموذج القطاع الصناعي الذي سبق ذكره في المبحث الاول، فضلاً عن معدل النمو السكاني، والقوى العاملة لعام 2014 بحسب الدراسة الميدانية الذي ارتكز اساساً على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، إذ تعكس معطيات الجدول (10) المتغيرات المستقلة (xi6) المؤثرة على المتغير المعتمد (y) اي حجم القوى العاملة الصناعية في المحافظة، ويشير واقع الحال الى انّ هذه المتغيرات تتباين في تأثيرها من منطقة لاخرى اذ يعزى السبب في ذلك الى طبيعة منطقة الدراسة وامكاناتها الاقتصادية والبشرية فضلاً عن مؤثرات ومتغيرات اخرى، وهذا ما كشفت عنه بيانات الجدول (10) والخريطة (2) التي اشارت الى انضواء منطقة الدراسة تحت ثلاث مناطق بحسب الحجم المتوقع للقوى العاملة الصناعية لعام 2027 وعلى النحو التالي:

- المنطقة الاولى: المنطقة الثابتة التغير لحجم القوى العاملة.

تتضمن هذه المنطقة الوحدات الادارية التي لم يجرِ عليها تغير في حجم القوى العاملة الصناعية فيها، اي انها في حالة ثبات وشملت الوحدات الادارية، مركز قضاء السلمان وناحية بصية التي حملت التسلسلات (10، 11) إذ لم تشهد اي تغيرات على بنيتها وحجمها العمالي المستقبلي بفعل العوامل والمتغيرات المستقلة.

- المنطقة الثانية: المنطقة المنخفضة التغير لحجم القوى العاملة:

وتتمثل في الوحدات الادارية التي يكون التغير في حجم قواها العاملة سلبياً ايّ انّ المتغيرات المستقلة اثرت سلباً في حجمها المستقبلي فضلاً عن متغيرات اخرى مثل ضعف الدعم الحكومي والتخصيصات وقلة الجدوى الاقتصادية من العمل بسبب اغراق السوق المحلية بالبضائع المستوردة وبالتالي ضعف المنافسة وظهر هذا الانخفاض في الوحدات الادارية، ناحية المجد، وناحية الهلال، وناحية النجمي، التي حملت التسلسلات (5، 7، 8).

- المنطقة الثالثة: المنطقة المرتفعة التغيير لحجم القوى العاملة:

احتل هذه المنطقة كلاً من مركز قضاء السماوة ومركز قضاء الرميثة وناحية الوركاء ومركز قضاء الخضر وناحية السوير وناحية الدراجي التي حملت التسلسلات (1، 2، 3، 4، 6، 9).

الجدول (10)

الحجم المتوقع للقوى العاملة الصناعية في محافظة المثنى بثبات المتغيرات المستقلة بحسب الوحدات الادارية لعامي 2014-2027

تسلسل الوحدات الادارية	الوحدات الادارية	حجم القوى العاملة الصناعية	الحجم المتوقع للقوى العاملة الصناعية
1	م.ق. السماوة	767	769
2	م.ق. الرميثة	302	305
3	ن. الوركاء	184	187
4	م.ق. الخضر	165	169
5	ن. المجد	83	75
6	ن. السوير	83	87
7	ن. النجمي	80	79
8	ن. الهلال	75	74
9	ن. الدراجي	40	52
10	م. ق. السلمان	25	25
11	ن. بصية	3	3

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الملحق (3).

الخريطة (2)

التوزيع المكاني لحجم القوى العاملة الصناعية المتوقعة في محافظة المثنى بحسب الوحدات الادارية لعامي 2014 و 2027

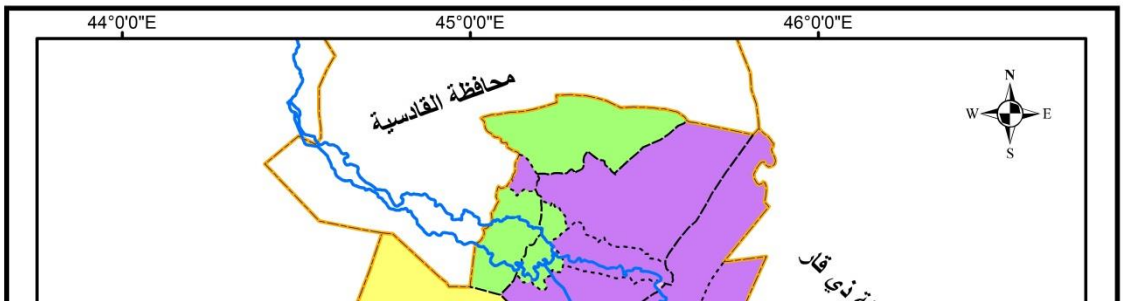

المملكة العربية السعودية

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الجدول (10).

2-2: الاتجاهات المستقبلية لتطور المنشآت الصناعية في محافظة المثنى لعامي 2014-2027:

اتضح عن طريق دراسة قوة الارتباط بين القوى العاملة والمتغيرات المستقلة (المقومات الجغرافية)، ومعرفة مقدار الفائض من هذه القوى ان هناك مقومات جغرافية كبيرة لم تستثمر بشكل امثل لحد الان، لذا اتجهت الدراسة لكشف البعد الجغرافي المستقبلي للصناعات في منطقة الدراسة في هذا المبحث والبناء عليه في ستراتيجة التنمية الصناعية، متخذةً من معادلة التنبؤ سبيلاً لذلك وتوضح القراءة البصرية

لمعطيات الجدول (11) ازدياد حجم المنشآت الصناعية في منطقة الدراسة الى 2038 منشأة لعام 2027 بعد ان كان عددها 1065 منشأة عام 2014، وان التطور في حجم المنشآت الصناعية سيصاحبه تطوراً في المؤشرات الصناعية الاخرى وبالتالي يمكن الافادة منه في التخطيط والتنمية في القطاع الصناعي في محافظة المثنى وتكشف بيانات الجدول (11) ايضاً عن تطور حجم المنشآت الصناعية على مستوى الفرع الصناعي وعلى النحو التالي:

1- سيرتفع عدد المنشآت الصناعية الغذائية في عام 2027 الى 336 منشأة وبواقع (16,5%) من اجمالي المنشآت الصناعية في منطقة الدراسة وعلى الرغم من الارتفاع هذا الا انها لم تحتل سوى المرتبة الرابعة في الهرم التسلسلي لمجمل الصناعات في المحافظة بعد ان كانت تحتل المرتبة الثانية وبنسبة (18,8%) من اجمالي الصناعات عام 2014.

2- يتوقع ازدياد حجم المنشآت الصناعية لصناعة المنسوجات والالبسة الجاهزة الى 141 منشأة لتشكل ما نسبته (6,9%) من اجمالي الصناعات عام 2027، لتحافظ على مرتبتها الخامسة بعد ان احتلها عام 2014 وبنسبة (7,8%).

3- اظهرت التوقعات المستقبلية لحجم المنشآت الصناعية في منطقة الدراسة تطور عدد المنشآت الصناعية لصناعة الخشب والاثاث لتبلغ 504 منشأة وشكلت ما نسبته (24,7%) من اجمالي الصناعات لعام 2027 وجاءت بالمرتبة الثانية بعد ان احتلت المرتبة الاولى عام 2014 وبنسبة (28,9%).

4- سيزداد عدد المنشآت الصناعية بحسب التوقعات لصناعة البتروكيمياوية وتصفية النفط الى 35 منشأة وبنسبة (1,7%) لتحتل المرتبة السابعة والاخيرة عام 2027 بعد ان كانت نسبتها (1,4%) عام 2014 وبالمرتبة ذاتها.

الجدول (11)

الحجم المتوقع للمنشآت الصناعية في محافظة المثنى بحسب الفرع الصناعي لعامي 2014 و2027

الصناعات	المنشآت الصناعية عام 2014		المنشآت الصناعية 2027	
	العدد	%	العدد	%

الصناعات الغذائية	200	18,8	336	16,5
صناعة المنسوجات والالبسة الجاهزة	83	7,8	141	6,9
صناعة الخشب والاثاث	308	28,9	504	24,7
الصناعات البتروكيمياوية وتصفية النفط	14	1,4	35	1,7
الصناعات الانشائية	199	18,7	413	20,2
صناعة المنتجات المعدنية	191	17,9	510	25,1
الصناعات الاخرى	70	6,5	99	4,9
المجموع	1065	100	2038	100

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الملحق (5، 4).

5- وسوف يزداد عدد المنشآت الصناعية الانشائية ليصل الى 413 وبنسبة (20,2%) من اجمالي الصناعات في المحافظة عام 2027، هذه النسبة اهلتها لتحتل المرتبة الثالثة وهي ذاتها التي احتلتها عام 2014 بنسبة (18,7%) من اجمالي الصناعات.

6- يتوقع ازدياد حجم المنشآت الصناعية المعدنية الى 510 منشأة وبنسبة (25,1%) من اجمالي المنشآت الصناعية لتحتل المرتبة الاولى بعد ان كانت تحتل المرتبة الرابعة عام 2014 وبنسبة (17,9%).

7- اظهرت التوقعات المستقبلية للصناعات الاخرى بأنها ستشكل ما نسبته (4,9%) عام 2027 اذ ارتفع حجم منشآتها الصناعية الى 99 منشأة، وعلى الرغم من هذا الارتفاع الا انها حافظت على المرتبة ذاتها وهي ما قبل الاخيرة ولو بانخفاض عن نسبتها عام 2014 البالغة (6,5%).

مما تقدم يرى الباحثان بان التطور المتوقع لحجم المنشآت الصناعية في منطقة الدراسة سيسهم بشكل كبير في تشغيل القوى العاملة واستيعاب الزيادة الحاصلة فيها الا ان اغلب هذه المنشآت الصناعية ستمتاز بضعف كفاءتها الاقتصادية وعدم قدرتها على احداث تغيرات اجتماعية واقتصادية تتناغم وطموحات سكان منطقة الدراسة كون اغلبها ذات طابع استهلاكي موجه لسد حاجة السوق الا ان العمل على توجيه هذه الزيادة في حجم المنشآت الصناعية ووضع ستراتيجية تنموية صناعية تتطلب انشطة

صناعية انتاجية ذات طابع تصديري من شأنه زيادة الدخل وتحقيق الرفاهية وتخفيف الفقر الذي يعاني منه سكان محافظة المثنى، وهذا ما سيتم بحثه وتحليله في المبحث الثالث من الدراسة.

المبحث الثالث / تنمية القوى العاملة وستراتيجية التنمية الصناعية في محافظة المثنى

سطعت حركة المؤشرات الاجتماعية وبلغت اوجها خلال العقدين الاخيرين من القرن العشرين وهذا لا يعني انها كانت وليدة تلك المدة الا انها استحوذت على مساحة واسعة من مجالها التطبيقي الفعلي عن طريق التوسع والتمعن في التحليلات الاحصائية لتضم حزماً جديدة من المشاكل الاجتماعية والمؤشرات ذات الصلة بها واعتمادها كأساس رسمي للتقييم والمقارنة[7]. وبما ان القوى العاملة واحدة من اهم العناصر الحاسمة في انتاج السلع والخدمات، ولما لها من دور مهم في النشاط الاقتصادي ولاسيما النشاط الصناعي وذلك عن طريق حجم مشاركة القوى العاملة النوعية لكلّ من الرجل والمرأة في عملية التنمية[8]، فقد اصبح من الواجب ان تتجه المجتمعات والاقاليم لوضع الخطط التنموية اللازمة لتدريب وتعليم وتأهيل القوى العاملة فيها ومنها منطقة الدراسة.

ويعد النشاط الصناعي من اهم المرتكزات الاقتصادية التي تعتمدها الشعوب والدول في تحقيق التنمية، لما يمتلكه هذا النشاط من الامكانات الكبيرة والقدرة على تطوير الواقع الاقتصادي والاجتماعي ورفع المستوى المعيشي، ولاستكمال تحقيق اهداف الدراسة اتجه هذا المبحث نحو مناقشة تنمية القوى العاملة واقتراح ستراتيجية للتنمية الصناعية في منطقة الدراسة وعلى النحو التالي:

3-1: تنمية القوى العاملة (labour Forces Development):

تشكل عملية تنمية القوى العاملة واحدة من اسمى الاهداف الستراتيجية لتطوير الاقتصاد وبناءه، ويعد تخطيط وتنمية هذه الشريحة من المجتمع على درجة كبيرة من الاهمية بالنسبة للعمل والانتاج ولتحديد حجم القوى العاملة المطلوبة ونوعيتها وضرورتها الملّحة للمنشآت والمشاريع القائمة، اذ انّ التخطيط لتنمية القوى العاملة يعني تنظيم وتوجيه الموارد البشرية ومفاصل القطاعات الاقتصادية بشكل متناسق وفعّال وبموجب برمجة متكاملة ومحددة مسبقاً تستهدف الوصول الى افضل النتائج[9]، ويمكن القول بأن عملية تخطيط القوى العاملة تسبق عملية تنميتها كونها وسيلة لتضمين الاحتياجات من القوى العاملة والعمل، اذ يعد تخطيط القوى العاملة وتنميتها على قدر كبير من الاهمية فعن طريقها يمكن تحديد ملامح وحجم القوى العاملة المطلوبة ومستويات مهارتها وخصائصها.[10]

وتعرف تنمية القوى العاملة بأنها الاستعمال الجمعي للقوى العاملة في اعمال منتجة والحد من الهدر الذي تتعرض له بعض فئات السكان بسبب بقائها خارج قوة العمل على الرغم من انها قادرة على العمل

وراغبة فيه[11]، ويمكن تعريفها بأنها القناة المسؤولة عن تمكين القوى العاملة من استثمار مزاياها والمحافظة عليها وتطويرها بصورة فعالة في تحسين القابلية الانتاجية للمنشآت الاقتصادية وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

ويرى الباحثان بأن منطقة الدراسة لا تنقصها الموارد البشرية ولا الامكانات الطبيعية من المواد الاولية اللازمة لتنمية القطاع الصناعي بل انّ هنالك خلل واضح في اعداد وتدريب وتأهيل القوى العاملة من جهة والتوزيع غير المبرمج للمنشآت الصناعية من جهة اخرى التي استهدفت الجوانب الاقتصادية دون الالتفات الى العدالة الاجتماعية (Social Equality) لذلك وبالارتكاز على التوقعات المستقبلية للسكان والقوى العاملة والمنشآت الصناعية في منطقة الدراسة فأن الباحثان يرى ان محافظة المثنى بحاجة لتخطيط قواها العاملة وبما يتلاءم والامكانات الاقتصادية لها، بعد انّ تعرض الهيكل الاقتصادي العراقي في السنوات التي تلت عام 2003 لتغيرات مهمة اثرت على كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، اذ تعرض القطاع الزراعي الى تدهوراً واضحاً وملموساً على مستوى الانتاج والدخل ما انعكس على حجم القوى العاملة والتي انخفضت الى (20,5%) من اجمالي العاملين في هذا القطاع عام 2014 بعد ان كانت حجمها (36,2%) عام 1997، وهذا يعطي مؤشراً على وجود خلل في ادارة وتخطيط وعدم توازن اصاب هذا القطاع وكذا الحال بالنسبة للقطاع الصناعي الذي شكلت نسبة العاملين فيه (16,6%) في حين تصدر قطاع الخدمات جميع القطاعات في حجم القوى العاملة في محافظة المثنى وبنسبة (62,8%) وبذلك عدَّ مستودعاً كبيراً للقوى العاملة، ومنجماً للبطالة المقنعة (Disguised unemployment) اي تشتغل اعداداً كبيرةً من السكان في قطاع لا يحتاج سوى اعداد قليلة منهم وبالتالي تراجع انتاجية العامل الواحد. وقد بنى هذا القطاع نموّه على ضعف القطاعين الزراعي والصناعي وليس استجابة لتطور القطاعات الاقتصادية، وبذلك اصبح الاتجاه لتخطيط وتنمية القوى العاملة وفقاً لتلك القطاعات امراً موجباً، اذ ينبغي تركيز الجهود على احداث تغيرات تنموية لقطاعي الزراعة والصناعة بالتوازن مع قطاع الخدمات وصولاً الى تسريع عملية ازدهار ونمو تلك القطاعات[12]. وهذا يعني الاتجاه لتخطيط تنمية القطاعات (التخطيط القطاعي) الذي يعنى بتوجيه الاستثمارات والامكانات العامة والخاصة في مكان معين او منطقة معينة، والواقع ان هذا النوع من التخطيط متداول في اماكن عديدة من العالم، اذ يتم تركيز التنمية والاستثمار في نمط معين من القطاعات الاقتصادية مثل القطاع الصناعي او العمراني او الزراعي.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول بأن التخطيط لتنمية القوى العاملة في محافظة المثنى في ضوء الامكانات والمتطلبات الحالية هو: (وضع البرامج الموجهة والمنسقة للسكان داخل قوة العمل (العاملون المشتغلون والعاطلون عن العمل)، عن طريق عمليات التدريب والتأهيل ورفع نسب التعليم العالي ومحو

الامية، وتنسق الجهود باتجاه توزيع العدالة الاجتماعية والاقتصادية والاستثمار في القطاعات المختلفة، بهدف تحقيق مستقبل ورفاهية مجتمع الدراسة وبما يتلاءم مع متطلباتها وامكاناتها).

3-1-1: اهمية التخطيط لتنمية القوى العاملة واهدافها:

تأتي اهمية تنمية القوى العاملة عن طريق ارتباطها بالتنمية البشرية الشاملة اذ انّ الاهتمام بالقوى العاملة وحدها لا يلبي متطلبات التنمية لانها مرتبطة بالامكانات الاخرى كالبنى التحتية والمقومات الزراعية والعمرانية والصناعية، فضلاً عن اظهارها للفوائد المتحققة للمشاريع والانشطة الاقتصادية ويمكن اجمال اهمية تنمية القوى العاملة بالنقاط التالية:

أ- يعد التخطيط لتنمية القوى العاملة احد الركائز المهمة من التخطيط والتنمية الستراتيجية الوطنية طويلة الامد ويرتبط بها ارتباطاً وثيقاً.

ب- يشكل تخطيط القوى العاملة مجالاً رحباً لتحسين وزيادة فاعلية اداءها بما يفضي لرفاهية الانسان وتغير اوضاعه المختلفة.

ج- التعرف على التغيرات المصاحبة لعملية التخطيط لتنمية القوى العاملة وتحديد اثارها على حجم القوى العاملة وبالتالي يمكن اجراء التصحيحات المقترحة فيما يتعلق بالنشاط او الانتاج.

د- الاستعمال الناجح والمثالي والموجه للقوى العاملة بما ينعكس على خفض نسب البطالة.

هـ- توفير ايدي عاملة ماهرة استناداً على ما وصلت اليه التنمية البشرية القائمة عن طريق رفع مستوى التعليم والتدريب والتأهيل.

و- معرفة نقاط القوة والضعف في اداء القوى العاملة وبالتالي اعادة النظر في البرامج والخطط وتطويرها بما يخدم الاهداف المتوخاة.

ز- الحصول على قاعدة بيانات مهمة تختص بالقوى العاملة وكوادرها الماهرة وغير الماهرة والعمل على ربطها مع المؤسسات المختلفة في الدولة.

3-1-2: اهداف التخطيط لتنمية القوى العاملة:

ان التخطيط الصحيح لتنمية القوى العاملة في محافظة المثنى يستهدف مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق حياة اكثر رغداً، وبالتالي فالتخطيط لتنمية القوى العاملة احد اهم الوسائل التي تكفل تحقيق هذا الهدف، وتتمثل بالنقاط التالية:

أ- تهدف عملية التخطيط لتنمية القوى العاملة بالدرجة الاساس الى احداث توازن في القوى العاملة الحالية في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنع وجود فائض في بعضها وعوز في البعض الاخر، والتوزيع على اساس الاحتياجات الفعلية لها.

ب- العمل على معرفة المعوقات والصعوبات التي تواجه القوى العاملة في أماكن عملهم والتي تنعكس على ادائهم وبالتالي على انتاجيتهم، ووضع الحلول المناسبة لها.

ج- تقديم البيانات والمعلومات للجهات التخطيطية الوطنية عن القوى العاملة في منطقة الدراسة بما ينسجم مع خطط التنمية وتنفيذها وبرامج العمل في العراق.

د- الاسهام في تحديد القوى العاملة المفترضة بما يمكّن السلطات المحلية في المحافظة من تقدير الوظائف المطلوبة في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية، وتحديد الاجور والرواتب.

هـ- معرفة الاحتياجات المستقبلية من القوى العاملة في كل قطاع، وبذلك لا تواجه القطاعات الاقتصادية المختلفة مشاكل اذا ما اعتمدت على التخطيط السليم.

3-1-3: التخطيط لتنمية واقعية للقوى العاملة:

تتوقف عملية التنمية الاقليمية لاي مجتمع على ماوصلت اليه الموارد البشرية من كفاءة علمية ومهارية وبالتفاعل مع امكانات المجتمع وموارده التي تساعد في الوصول الى تنمية مدروسة ومبرمجة، وهذا يتوقف ايضاً على الاحاطة الواسعة بالقوى العاملة ومعدلات مشاركتها، ومعدل القوى العاملة الى السكان وكما يكشف عن ذلك الجدول (12).

اذ يمثل السكان في سن العمل الطاقة الكامنة في المجتمع والقوى العاملة المتاحة في الاقتصاد الذي قد يرشح منه عدداً معيناً من القوى العاملة بسبب البطالة الاختيارية الى جانب الاجبارية فيرفع من درجة الاعالة التي سجلت (102) عام 1997 انخفضت الى (98) عام 2014 بحسب الجدول (12) علماً ان هذه المعدلات تزداد كلما ازداد معدل نمو السكان مقارنة بمعدل نمو القوى العاملة إذ بلغ معدل نمو السكان 2,9% في حين لم تتجاوز نسبة نمو القوى العاملة (- 18,4%) للمدة 1997-2014 وذلك لتأثر القوى العاملة في هذه المدة بمجموعة عوامل ديموغرافية واقتصادية واجتماعية منها طبيعة التركيب العمري لسكان محافظة المثنى والذي يميل لفئة صغار السن واتساع مجالات التعليم الذي اسهم في عدم الالتحاق المبكر الى سوق العمل فضلاً عن انخفاض نسبة اسهام الاناث في النشاط الاقتصادي.

شكل المجموع الكلي للقوى العاملة في محافظة المثنى بقطاعيه العام والخاص (108001) عامل في عام 1997 اي ما نسبته (24,7%) من اجمالي السكان انخفضت هذه النسبة الى (24%) عام 2014 كنتيجة طبيعية لتغير واقع التشغيل في العراق شكلاً ومضموناً بعد عام 2003 وكانت نسبة التشغيل في القطاع العام لعام 1997 اعلى من مثيلاتها عام 2014، مثلما كان للتحضر انعكاسات على طبيعة اتجاهات التشغيل في منطقة الدراسة عكست الاثر السلبي لنسبة التحضر في هيكل التشغيل والتي تعمقت حدتها بعد عام 2003، إذ ازدادت نسبة المشتغلين في الانشطة غير السلعية من اجمالي المشتغلين من (55,6%) عام 1997 الى (67,8%) عام 2014 ما يدل على عجز القطاع الصناعي

على استيعاب الزيادة في القوى العاملة والتي لم تشكل نسبة العاملين فيه سوى (3,1%) عام 1997 وازدادت نسبياً عام 2014 لتبلغ (3,7%)، وهذا يوضح ان انتقال القوى العاملة الريفية الى المدن لم يكن بفعل التصنيع والجذب، مثلما هو الحال في الدول المتقدمة وانما بسبب عوامل الطرد من الريف.

الجدول (12)

السكان والسكان في سن العمل والسكان النشطين اقتصادياً ومعدلات المشاركة في محافظة المثنى لعامي 1997 و2014

العام	السكان		السكان في سن العمل	السكان النشطين اقتصادياً	نسبة السكان في سن العمل الى السكان	معدل النشاط الاقتصادي الخام	معدل النشاط الاقتصادي المنقح
	الجنس	العدد					
1997	ذكور	211984	99621	98698	47	46,6	98,9
	اناث	224841	112463	9303	50	4,1	8,2
	مجموع	436825	212084	108001	48,5	24,7	50,9
2014	ذكور	3976	1995	1605	50,1	45,8	80,4
	اناث	3552	1994	202	56,1	4,6	10,1
	مجموع	7528	3989	1807	52,9	24,0	45,2

المصدر: عمل البحث اعتماداً على الملاحق (6، 7، 8).

ويعكس هيكل القوى العاملة حسب النوع في منطقة الدراسة انخفاض نسبة اسهام المرأة في النشاط الاقتصادي بفعل عوامل مؤسساتية وثقافية واقتصادية وقانونية عمقت حدّة هذا الانخفاض مقارنة بالذكور لذلك ان نجاح عملية التنمية الشاملة يحتاج الى تسليط الضوء على كفاءة الموارد البشرية لمنطقة الدراسة والعمل على تدريبها وجعله هدفاً لتحقيق اهداف محددة.

3-2-4: معوقات تنمية القوى العاملة:

ولعلّ من اهم التحديات التي تواجه عملية تحقيق التنمية للقوى العاملة في منطقة الدراسة –تتمثل بالنقاط التي حددتها وزارة التخطيط ضمن خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014)[13] والمتمثلة بالنقاط:-

أ- النمو السكاني المرتفع في العراق ومنها منطقة الدراسة يقابله زيادة مستمرة في معدلات الاستهلاك ولا سيما في الفئة المستهلكة (السكان دون سن العمل + فئة السكان خارج العمل).

ب- ارتفاع معدلات الاعالة التي افرزها الواقع الديموغرافي والتي اشارت الى انّ اقلّ من نصف سكان المحافظة مستهلكون والبقية منتجون تقع عليهم مسؤولية اعالة انفسهم واعالة الفئة المستهلكة ما يشكل ضغطاً على الموارد الاقتصادية.

ج- انخفاض معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي لفئة السكان في سن العمل على الرغم من ارتفاعها ضمن التوزيع النسبي لاجمالي السكان.

د- ما تزال معدلات البطالة مرتفعة في الاقتصاد العراقي ومنه منطقة الدراسة التي سجلت استقراراً ملحوظاً بين صفوف فئة الشباب وكان نصيب الاناث منها الاكبر مقارنة بنصيب الذكور كنتيجة لضعف استجابة سياسة التشغيل.

هـ- ارتفاع نسبة التحضر على اتجاهات التشغيل اذ تبين تمركز القوى العاملة في الانشطة غير السلعية على حساب نظيراتها السلعية.

و- ضعف سياسة التشغيل في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل العراقي ومنه منطقة الدراسة وذلك لابتعاد الاخير عن النظم الاقتصادية التي تتحكم بمسار مكوناته.

3-1-5: وسائل تنمية القوى العاملة:

ترتكز عملية تنمية القوى العاملة على تطبيق الاساليب العلمية، وتطوير العمليات التكنولوجية تطويراً يتناغم والظروف السائدة وهذا يتطلب معرفة واكتشاف القدرات الكامنة بالفرد وتوجيهها ولمعرفة اهم السياسات التي يتم بها تحقيق تنمية القوى العاملة لابد من التركيز على النقاط التالية:

أ- سياسة سكانية رشيدة هدفها في الامد الطويل التأثير في معدلات الخصوبة الكلية.

ب- رفع الطاقة الاستيعابية للاستثمار لغرض رفع كفاءة الاقتصاد المحلي بما يحقق زيادة الانتاج والانتاجية وبالتالي يضمن تغطية الزيادات الحاصلة في الطلب للفئة المستهلكة.

ج- برامج التدريب (traning): تبنى برامج متقدمة للتدريب والتأهيل تسهم في تمكين القوى العاملة في منطقة الدراسة ورفع مستوى مهارتها بما يعزز بالنتيجة ارتفاع معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي.

د- النهوض بواقع المرأة: التأكيد على الدور الاقتصادي للمرأة عن طريق تبني استراتيجية للنهوض بواقعها الاقتصادي والاجتماعي بهدف تمكينها وتوسيع فرص خياراتها ومشاركتها مما يعزز من ثقافة التكافؤ والمساواة بين الجنين في الحصول على الفرص.

هـ- تمكين الشباب والسعي الى زيادة مشاركتهم الفاعلة في المسارات التي تدعم مسارات التنمية المستدامة.

و- التنمية الريفية المتكاملة للحد من التحرُك السكاني السلبي بفعل عامل التحضر عن طريق تبني سياسات زراعية متطورة تجعل من اولوياتها جذب وتوطين القوى العاملة المهاجرة.

ز- الشراكة التكاملية ما بين القطاع العام والقطاع الخاص لضمان استيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل ضمن اطار اقتصادي مؤسسي قانوني يضمن تفعيل هذه الشراكة.

3-2: ستراتيجية التنمية الصناعية (Industrial Development Strategies)

تشكل عملية وضع ستراتيجية تنموية صناعية حلاً مقبولاً للمشكلات المكانية عن طريق تنظيم الاستثمار في القطاع الصناعي لمنطقة الدراسة، سعياً لتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التوازن المكاني، ويستطيع القطاع الصناعي الاسهام في عملية التنمية الوطنية من خلال امكاناته المتاحة وتطويرها وتوسيعها، ومن ابرزها القوى العاملة الماهرة والمدربة، وفي اطار الرؤية الستراتيجية لمعطيات واقع التنمية الصناعية ونتائج التحليل الاحصائي للقطاع الصناعي والقوى العاملة فيه، اعتمدت الدراسة لتحقيق هدف هذا المبحث على برنامج للتنمية الصناعية استند على العناصر التالية:

أ- تحليل واقع القطاع الصناعي الذي يمتاز بقلة عدد المنشآت وعدد المشتغلين فيها فضلاً عن قيمة الاجور والانتاج في جميع الفروع الصناعية المكونة له وهذا ما تم عرضه في الفصل الرابع.

ب- التوزيع المكاني للأنشطة الصناعية الملائمة اعتماداً على الموقع الجغرافي والتوطن والتغير الهيكلي وهو ما تم مناقشته في الفصل الرابع.

وفي هذا المبحث لابد ان يأخذ في نظر الاعتبار عند وضع ستراتيجية تنموية صناعية الاهداف المتوخاة منها، فإذا كان الهدف يتحدد في مجال تطوير مستوى الكفاءة الاقتصادية للانشطة الصناعية المستوطنة في منطقة الدراسة عن طريق زيادة حجم الاستثمار فيها واستعمال التكنولوجيا الصناعية المتقدّمة بهدف حل مشاكل صناعية فإن البرنامج التنموي الصناعي سوف يركز على قضاء السماوة، بسبب تركز كافة النشاطات الصناعية الكبيرة في المحافظة فيه.

- امّا اذا كان الهدف تحقيق مبدأ الكفاءة الاقتصادية ضمن الاقضية المتخلفة، على الرغم من امكاناتها التنموية الجيدة مقارنة بالاقضية الاخرى، لذا فأنّ البرنامج التنموي سوف يركز على تكوين اقطاب للتنمية الصناعية ضمن قضاءي الرميثة والخضر على وفق نموذج التنمية اللامتوازنة مع تطوير مستوى الكفاءة الاقتصادية للانشطة الصناعية المتوطنة في قضاء السماوة.

- امّا اذا كان الهدف من التنمية الصناعية الجمع بين المبدأين السابقين (مبدأ الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية) وايجاد نوع من التوازن بينهما، وبالتالي تقليص التباين في مستويات التنمية المكانية عن طريق توزيع الاستثمارات الصناعية ضمن الاقضية المتخلفة فسوف تشمل ستراتيجية التنمية في المجال قضاء الخضر والرميثة والسلمان لكونها مناطق متخلفة صناعياً في حين تمتلك امكانات تنموية

يمكن استثمارها لتحقيق التنمية الصناعية، فضلاً عن ادخال قضاء السماوة ضمن هذا النوع من التنمية من دون تركيز الاستثمارات الصناعية فيه.

ويتطلب تحديد الستراتيجيات الملائمة لتحقيق التنمية الصناعية في منطقة الدراسة مراعاة النقاط التالية:

أ- تحديد ومعالجة المراكز الصناعية (الورش والتصليح) في مدن منطقة الدراسة بطرق الاداء الصناعي المركب والمحاط من الخارج بمظهر حضاري متميز وهي:-

- مراكز تصليح السيارات والمعدات الالية الاخرى في مجمعات صناعية موحدة ذات خدمات متكاملة ترتكز على القوى العاملة المتخصصة.
- مراكز خدمات التصليح للادوات المنزلية والكهربائية بتنظيم المجمعات المتكاملة نفسها.

ب- الرؤية الستراتيجية لاقتراح البدائل لمدن منطقة الدراسة في اطار الرؤية الستراتيجية لوضع برنامج تنموي صناعي في مدن منطقة الدراسة يتضمن ثلاثة بدائل.

3-2-1: البديل الاول: مراكز للتنمية الصناعية (Industrial centers):

ويقصد بها توطين لمجموعة من الانشطة في حيز محدود (وحدات تنموية) وآثاره محلية تقتصر على الاقليم المتواجد فيه، اذ تقوم فكرته على ايجاد مراكز للتنمية الصناعية تعتمد في اقتصادياتها على الصناعات الانشائية والبلاستيكية والغذائية والصناعات النسيجية للاستفادة من الوفورات الاقتصادية الخارجية المتاحة في اقضية محافظة المثنى ولخلق نوع من الموازنة المكانية لاقضيتها ونواحيها فقد تم اختيار اقضية السماوة والرميثة والخضر لتوقيع هذه الصناعات ينظر الخريطة (2) ومن شأن تطبيق البديل الاول ان يسهم في:

أ- خفض وتائر الهجرة الريفية باتجاه المدن وتحقيق التكامل الانتاجي.

ب- نشر التنمية الصناعية الشاملة في المناطق الحضرية والريفية وباسهام القوى العاملة فيها.

ج- الاستثمار الحقيقي لامكانات الوحدات الادارية الطبيعية والبشرية.

في حين تواجه هذا البديل صعوبات اهمها:

1. بعض الوحدات الادارية تفتقر الى الامكانات التنموية ولا سيما القوى العاملة في ناحية بصية.
2. ضعف البنى التحتية وخدماتها في كثير من الوحدات الادارية ولاسيما الطرق ووسائل النقل والاتصالات والطاقة.

3-2-2: البديل الثاني: محاور للتنمية الصناعية (Axes of growth):

يراد بها سلسلة من النقاط او اقطاب النمو الصناعي تربطها علاقات تكاملية نتيجة لوجودها على محور نقل رئيسي وبهدف التخفيف من حدة التركز الحضري في مدن المحافظة وتتمثل بالمحاور التالية:

أ- محور الرميثة – القادسية الذي يرتبط بالمحاور الصناعية المقترحة لمحافظة القادسية.

ب- محور الخضر – ذي قار، الذي يرتبط بالمحور الصناعي لمحافظة ذي قار.

ج- محور سماوة – الرميثة – القادسية الذي يرتبط بالمحور الصناعي لمحافظة القادسية.

د- محور الوركاء – واسط، الذي يرتبط بالمحور الصناعي لمحافظة واسط وكذا يرتبط بالمحور الصناعي لمحافظة ذي قار ينظر الخريطة (3)، يعمل بديل محاور النمو على نشر التنمية الصناعية في الوحدات الادارية المختلفة فضلاً عن ربط مراكز التنمية المحلية بالاقليمية، إلاّ انّها تواجه صعوبات منها التكاليف العالية لتحقيقها، وبعض المشاريع الصناعية لا يمكن اقامتها ضمن محاور النمو على اعتبار انّ هذه المشاريع لا تستند على طرق النقل فحسب بل تدخل مقومات ووفورات اقتصادية في اقامتها فضلاً عن انعكاس هذه المحاور على زيادة الهجرة الى المراكز الحضرية وذلك لاقتصار التنمية فيها على المناطق الحضرية.

3-2-3: البديل الثالث: اقطاب للتنمية الصناعية (Growth poles):

إنَّ مضمون هذا البديل يهدف الى تركيز الاستثمارات في مناطق محددة لزيادة الانتاج والعوائد والدخول اذ يعتمد على المزج بين البديلين الاول والثاني لإيجاد اقطاب للتنمية الصناعية ويتضمن المناطق التالية:

أ- القطبين الصناعيين في قضاءي السماوة والخضر اللذان يرتبطان بالمحاور الصناعية لمحافظة ذي قار والقادسية.

ب- قطبين صناعيين في قضاء السلمان والرميثة يمكن ارتباطهما بمحاور التنمية الصناعية في محافظة البصرة وذي قار بالنسبة لقضاء السلمان والقادسية بالنسبة لقضاء الرميثة.

الخريطة (3)

بدائل التنمية الصناعية المقترحة على محافظة المثنى

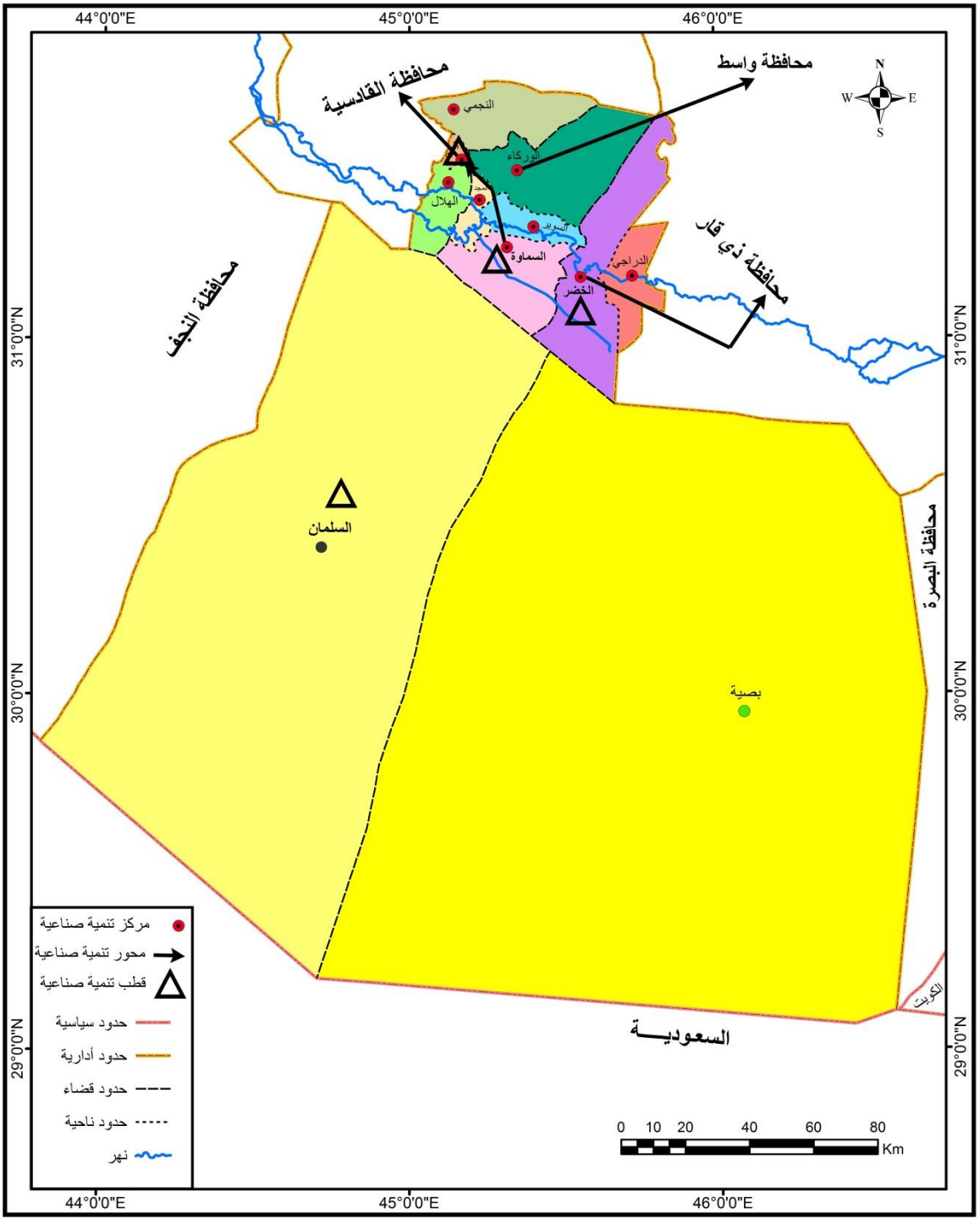

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الدراسة الميدانية.

ويواجه البديل الثالث بعض المشاكل تتمثل باستئثار مراكز الاقضية كقضاء السماوة والرميثة والخضر والسلمان باستقطاب السكان والقوى العاملة وبالتالي تسريع وتائر الهجرة اليها مما يشكل ضغطاً واضحاً على البنى التحتية (infrastructure) والخدمية وبالتالي ايجاد فجوة او هوّة انمائية (Development Gap) بين الوحدات الادارية.

ويرى الباحثان انّ البديل الثالث (اقطاب التنمية) هو البديل الافضل والمناسب في منطقة الدراسة كونه يساعد على نشر الصناعة ويسهم في خلق موازنة مكانية (spatial Disequilibrium) بين وضمن اقضية منطقة الدراسة وكذا يرتبط وظيفياً مع المحاور الصناعية مع محافظات البصرة، وذي قار، والقادسية، وواسط فضلاً عن تحقيق العدالة الاجتماعية.

اما اهم الصناعات الممكن تنميتها والاستثمار فيها فهناك امكانية استثمار الصناعة في الوحدات الادارية بحسب ما يتوفر من مقومات مشجعة على اقامتها وتكشف معطيات الجدول (13) والخريطة (4) اهم الصناعات التي يمكن تنميتها وعلى النحو التالي:

أ- الصناعات الثقيلة: وتشتمل على الحديد الانشائي والصناعي، معامل السيارات بأنواعها والساحبات الزراعية والحاصدات والآليات الهندسية الثقيلة والخفيفة وكذا يمكن الاستثمار في الصناعات الكيمياوية بأنواعها مثل المشتقات المكررة وصناعة الانابيب (انابيب الري البلاستيكية) للتغلب على شحة مياه نهر الفرات وادامة الانتاج الزراعي، فضلاً عن صناعات الابنية الجاهزة والفولاذ والطابوق الناري اذ يبلغ احتياطي المحافظة من معدن الدولومايت الذي يعد المادة الاولية لتلك الصناعات ما يقارب (267,7) مليون طن.

ب- الصناعات الخفيفة: وتتمثل بالصناعات الانشائية كالسمنت بأنواعه العادي، والمقاوم، والحصى الفني، والسيراميك، والطابوق، اما الصناعات الغذائية فتتمثل بصناعة الزيوت النباتية والالبان وتعليب اللحوم وتعليب التمور، فيما تشمل الصناعات الكيمياوية الممكن تنميتها صناعة الاسمدة والمنظفات والمساحيق والصابون. فضلاً عن الصناعات الحرفية كالشبابيك والابواب والصحيات بكافة انواعها. ويقيناً بأن عماد قيام هذه الصناعات في منطقة الدراسة هو القوى العاملة ودرجة تدريبها وتعليمها.

الجدول (13)

الصناعات الممكن تنميتها والاستثمار فيها بحسب الوحدات الادارية في محافظة المثنى

الوحدات الادارية	نوع الصناعة الرئيسة	نوع الصناعة الثانوية
م. ق. السماوة	الانشائية – الهندسية، الكيمياوية	الغذائية، الورق والطباعة، النسيجية
ن. السوير	الغذائية، الانشائية	الكيمياوية
م. ق. الرميثة	النسيجية، الغذائية، الانشائية	الصناعات الاخرى
ن. المجد	الغذائية، الانشائية	الخشب
ن. الوركاء	الغذائية، الانشائية	الخشب
ن. النجمي	الانشائية، الغذائية	الصناعات الاخرى
ن. الهلال	الغذائية، الخشب	الانشائية
م. ق. السلمان	الكيمياوية الاستخراجية	الانشائية
ن. بصية	الاستخراجية	ــ
م. ق. الخضر	الغذائية، الانشائية، الخشب	الكيمياوية
ن. الدراجي	الانشائية، الغذائية	الكيمياوية

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الدراسة الميدانية.

مما تقدم يمكن القول إنَّ ستراتيجية التنمية الصناعية تعد وسيلة لاستثمار الموارد وتقديم الخدمات في بعدها الزماني والمكاني، فضلاً عن تحقيق التوازن وتقليل التباين بين المناطق المختلفة من منطقة الدراسة وتوجيه القوى العاملة بالاسهام في تحقيق هذا الهدف.

وعن طريق عرض ومناقشة ستراتيجية التنمية الصناعية يتضح انّ تحقيقها ضمن الاقضية المتخلفة من محافظة المثنى يعتمد بشكل رئيس على تحديد الامكانات والموارد التنموية المتاحة وتحقيق اكبر وامثل استثمار لها ضمن الاقضية، ومن خلال تطبيق الستراتيجيات التنموية والبدائل المقترحة الذي تم اعتمادها تبين ان انموذج التنمية الصناعية المتوازنة على وفق اقطاب النمو ومحاور التنمية هي

الافضل في تحريك الاقتصاد المحلي وتنمية القطاع الصناعي بالارتكاز على حجم الاستثمارات الصناعية المتاحة والفلسفة الاقتصادية المعتمدة، فضلاً عن طبيعة الاهداف التنموية التي ينبغي تحقيقها ضمن المناطق المتخلفة اقتصادياً.

الخريطة (4)

الصناعات الممكن تنميتها في محافظة المثنى

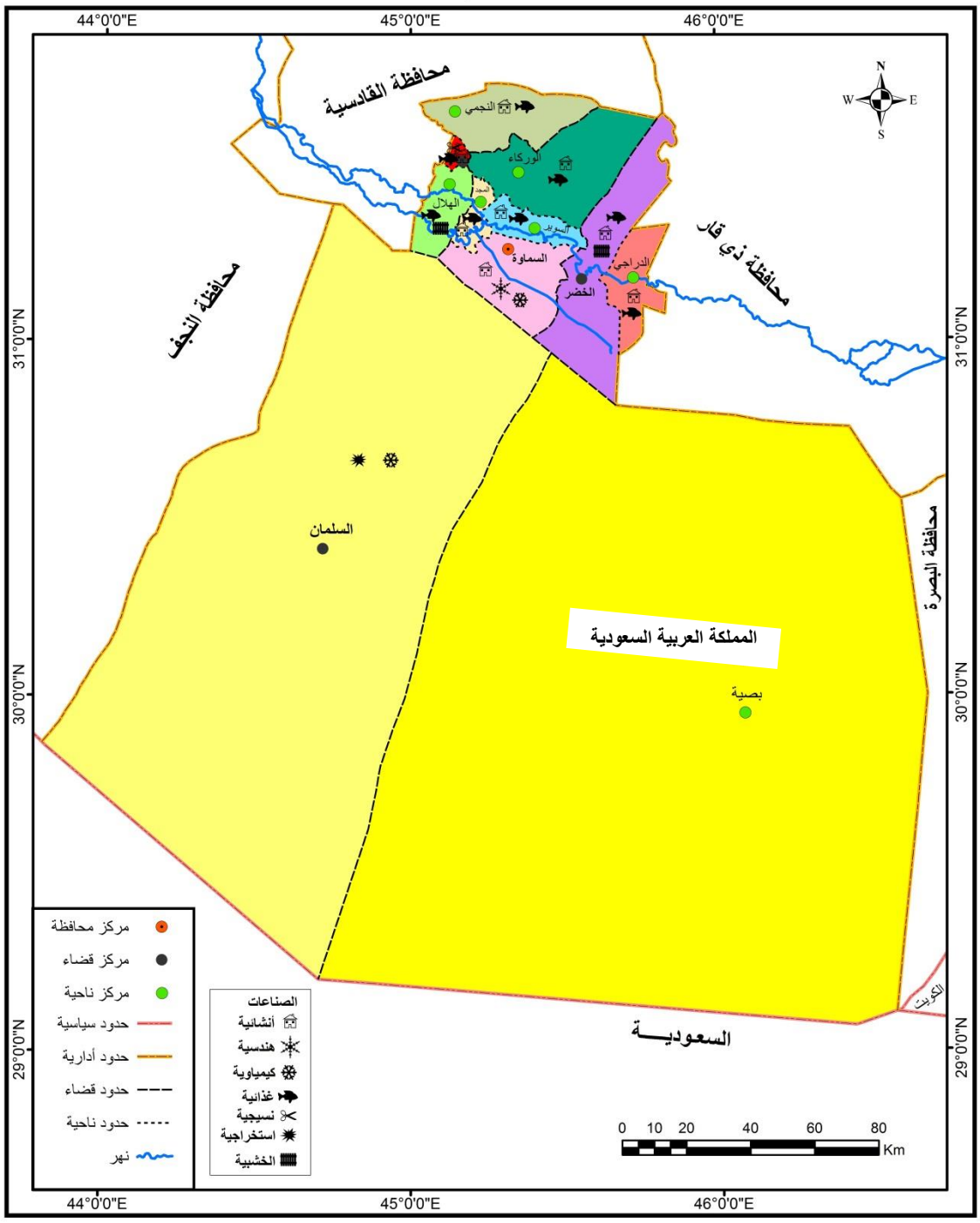

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الجدول (13).

المبحث الرابع

اثر القوى العاملة في التنمية الصناعية في محافظة المثنى

يسهم القطاع الصناعي بشكل واضح في عملية تحقيق التنمية، فهو احد اهداف التنمية الوطنية اذ انه يحقق لافراد المجتمع الاستقلالية والهيبة الوطنية عن طريق انتاج السلع الصناعية ولا سيما المعدنية منها[14]. ويكمن دور الصناعة في اطار العملية التنموية الشاملة في تشغيل القوى العاملة وحل مشكلة البطالة، وتوفير السلع الاستهلاكية وبالتالي رفع المستوى المعاشي لهم وهذا الهدف الرئيس لهذه العملية وكذا يسهم القطاع الصناعي ايضاً في توفير عملات صعبة كون استيراد السلع الصناعية من الخارج يكلف البلدان مبالغ طائلة وكذا يسهم في توفير وسائل الانتاج الزراعي من معدات وآلات وتقنيات وفي الوقت نفسه يساعد العاملين في تطوير مهاراتهم وقدراتهم ما ينعكس على زيادة وجودة الانتاج وبالتالي نقل الاقتصاد الوطني والمحلي من حالة التخلف الى حالة التقدم والرقي.

والتنمية الصناعية ترتبط بالنمو الصناعي (industrial Growth) الذي يعني الزيادة الكمية في حجم او قيمة الانتاج الصناعي في الاقليم[15]. إذ تؤثر الزيادة في كمية الانتاج الصناعي الى ارتفاع المستوى المعيشي للسكان، فضلاً عن تطور المهارات الفنية والعلاقات الاجتماعية عن طريق التغير الحاصل في هيكل السكان وبالتالي التخلص من الفقر والامية والتخلف الاقتصادي وتهدف التنمية الصناعية الى جملة اعتبارات لا تسقط عن افكار المخططين والقائمين على الخطط الصناعية وهي:[16]

1- معالجة مشكلة البطالة بأمتصاص الاعداد الفائضة وغير الموظفة بالانشطة الاقتصادية المختلفة.

2- تعجيل وتائر نمو الناتج الاقليمي والقومي الاجماليين عن طريق زيادة اسهام قطاعات الصناعة فيه.

3- توفير النقد الاجنبي بأحد الاتجاهين: عدم استيراد المنتجات الصناعية من الاسواق الاجنبية عن طريق اقامة الصناعات المعوضة عنها، او اقامة الصناعات الموجهة نحو التصدير، اي تصدير المنتجات الصناعية الى الاسواق الخارجية.

4- تنويع الانتاج الصناعي وذلك بالانتقال الى انتاج سلع صناعية جديدة ذات مؤشرات فنية واقتصادية عالية وتحسين تلك المؤشرات للمنتجات الصناعية فعلاً.

5- تحقيق الاستقرار للانتاج الصناعي وذلك عن طريق النمو المتوازن لقطاعات الاقتصاد الاقليمي.

6- تساعد التنمية الصناعية في اي منطقة على اعادة النظر في بيئتها العمرانية والخدمية والعمل على تطويرها في المناطق المتخلفة.

وتتباين اراء الباحثانين والمخططين حول الاساليب والطرق التي ينبغي تبنيها لارساء قواعد التنمية الصناعية في ضوء التنمية الاقتصادية اجمالاً، فهناك من يدعو الى توزيع التخصيصات الاستثمارية في الخطط التنموية بين القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن ما ينعكس على عملية نموها. بالمقابل هناك من يدعو الى زيادة اسهام الاستثمارات في القطاع الصناعي باعتباره رائداً في عملية النمو لمجمل قطاعات الاقتصاد الوطني وفروعه المختلفة[17]. ومن الواضح ان ستراتيجية الصناعة تختلف من بلد الى اخر ومن مدة زمنية لاخرى استجابة لاختلاف النمو الاقتصادي والاجتماعي في الاقليم الواحد، وان التنمية الصناعية تحتاج الى قوى عاملة ماهرة، وان مدى توفرها يعتمد على المستوى الذي وصلت اليه التنمية البشرية، ولا سيما فيما يتعلق بالتعليم والتدريب والتأهيل وهذا ما تعاني منه البلدان النامية ومنها منطقة الدراسة وسيتم تناول دور القوى العاملة تباعاً.

3-2: دور القوى العاملة في تحقيق التنمية الصناعية:

تعد القوى العاملة عاملاً مهماً في توطن المنشآت الصناعية وتنميتها، وتتباين اهميتها وفقاً لمعايير، التدريب وطبيعة المنشأة الصناعية والوظيفة التي تؤديها، وتشكل هذه المعايير المرتكزات الاساسية في تطوير القطاع الصناعي، وتتباين الصناعات في احتياجاتها من القوى العاملة فمنها ما يحتاج الى اعداد كبيرة واخرى الى اعداد قليلة[18]، ففي الصناعات التي تعتمد الكمْ في القوى العاملة تكون عملية التوزيع الجغرافي للصناعات ضعيفاً، في حين يكون اختيار نوعية القوى العاملة عاملاً مؤثراً ومن الصعب أحلال العوامل الاخرى محله ويبقى عنصر العمل يلعب دوراً في التوزيع الجغرافي للصناعة، ويشكل توافر السكان والقوى العاملة أظهر الاسس الرئيسة لتحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية على وجه التحديد ضمن الاقاليم الجغرافية المتخلفة، وتتضح هذه الاهمية عن طريق الحقائق التالية:[19]

3-2-1: توافر القوى العاملة من الناحية العددية.

3-2-2: توافر القوى العاملة من الناحية المهارية (الفنية).

3-2-3: تباين الاقاليم في تكاليف القوى العاملة.

3-2-1: توافر القوى العاملة من الناحية العددية: إنَّ لتوافر السكان والقوى العاملة وبأعداد كبيرة اهمية مزدوجة في مجال تحقيق التنمية المكانية فهي تشكل معين ورافد لتعزيز القطاعات الاقتصادية بالقوى العاملة من جهة وسوقاً مهمة لتصريف المنتجات الصناعية من جهة اخرى، وكذا ان نمط التوزيع الجغرافي للسكان (Distribution of population) يعد عاملاً محدداً للاتجاهات المكانية للتنمية

الصناعية، إذ انّ كثير من الصناعات تنجذب باتجاه مناطق التركز السكاني ما ينعكس بشكل واضح على عملية التنمية في المناطق ذات التركز السكاني والمناطق المتخلخلة سكانياً وهذا ما تعاني منه محافظة المثنى بشكل واضح.

يلعب حجم السكان في منطقة الدراسة الدور الاساسي في اغناء الصناعات المختلفة بالقوى العاملة اذ بلغ عدد سكانها عام 1997، 436825 نسمة من مجموع سكان العراق البالغ عددهم 22046244 نسمة، ثم واصل الارتفاع ليبلغ 614997 نسمة عام 2007 من اجمالي سكان العراق البالغ عددهم 29682081 نسمة وبمعدل نمو بلغ (3,5%) هذا المعدل فاق نظيره في العراق (3%) للمدة 1997-2007، ليصل عدد سكان المحافظة حسب تقديرات عام 2014 777843 نسمة من اجمالي سكان العراق البالغ عددهم 36054800 نسمة وبمعدل نمو بلغ (3,4%) وهو يقل عن نظيره على مستوى العراق البالغ (2,8%) للمدة 2007-2014، ان لهذه المؤشرات من حيث معدل النمو والاعداد الكبيرة من السكان دلالات واضحة في توفير الاعداد اللازمة من القوى العاملة التي تتطلبها الانشطة الصناعية من حيث الكَمْ، فضلاً عن توفير الاسواق المناسبة للسلع المنتجة وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للسكان في محافظة المثنى فأن نتائج تحليل المعطيات تشير الى الحقائق التالية:

1- وجود تباين واضح في التوزيع الجغرافي للسكان بين اقضية منطقة الدراسة، اذ يظهر استحواذ كلٍّ من قضاء السماوة وقضاء الرميثة على (84,8%) من اجمالي سكان المحافظة لعام 2014 وبواقع (42,4%) لكل منهما مقابل تدني نسب حجوم السكان في الاقضية الاخرى وبفارق كبير، هذا التباين الجغرافي للسكان له آثار سلبية باتجاه تحقيق التنمية الصناعية، لانه اوجد مناطق ذات تركز كبير للسكان والانشطة المختلفة مثلما هو الحال في قضاء السماوة والرميثة مقابل مناطق عوز سكاني ونشاط اقتصادي صناعي. ولاسيما في قضاء السلمان.

2- ان طبيعة الحجوم السكانية للأقضية تعكس في الوقت نفسه حجوم الاسواق التي يمكن ان تسهم في جذب استقطاب الصناعات المختلفة ووفقاً لذلك تعد اقضية السماوة والرميثة اوسع سوق على وفق مؤشر حجم السكان.

3- تتصف محافظة المثنى بتركز حضري للسكان في مناطق المدن الكبيرة ولاسيما مدينة السماوة والرميثة اذ بلغت نسبة السكان الحضر في مركز قضاء السماوة (72%) لعام 2014 فيما بلغت في مركز قضاء الرميثة (64%) علماً ان سكان هاتين الوحدتين الاداريتين يشكلون ما نسبته اكثر من (50%) من اجمالي سكان المحافظة، ما يشير الى خلل ملحوظ في توزيع السكان بين مناطق المدن المزدحمة ومناطق الارياف الفقيرة بالسكان وهذا لهُ تأثير مباشر على تحقيق التنمية الصناعية.

ويشير التركيب النوعي للقوى العاملة الى مدى اسهامهم في النشاط الصناعي فهناك صناعات تعتمد بشكل اساسي على الذكور مثلما هو الحال في الصناعات الانشائية يلاحظ الصورة (4) على العكس من الصناعات النسيجية التي تناسبها القوى العاملة الانثوية ومثلما تم توضيحه مسبقاً فأن العاملين في الصناعة بمحافظة المثنى شكلوا ما نسبته (5,6%) من مجمل العاملين فيها على مستوى العراق بحسب الجدول (50)، ويتضح من خلال بيانات الجدول (14) ومثلما يعكسها الشكل (2).

ان القطاع الصناعي في محافظة المثنى قد وفرَّ فرص عمل للذكور حوالي (88,7%) من اجمالي عدد العاملين فيها لعام 2014، في حين كانت نسبة الاناث نحو (11,3%)، ويعد هذا الامر ايجابياً بمجمله الا ان السلبية فيه عدم توازن اعدادهم في فروع الصناعة عن طريق توفيرها فرص عمل لكلا الجنسين لسكان المحافظة مما يشكل عائقاً امام تقدم عملية التنمية الصناعية فيها

الصورة (1)

الصناعات الانشائية تعتمد بشكل اساسي على العاملين الذكور

التقطت الصورة بتاريخ 15/ 11/ 2014.

الجدول (14)

التركيب النوعي للقوى العاملة في محافظة المثنى بحسب الفرع الصناعي لعام 2014

الفرع الصناعي	عدد العاملين					
	ذكور	%	اناث	%	المجموع	%

الصناعات الغذائية	700	65,5	368	34,5	1068	100
صناعة المنسوجات والالبسة الجاهزة	50	25	150	75	200	100
صناعة الخشب والاثاث	1595	99,6	5	0,4	1600	100
البتروكيمناوية وتصفية النفط	557	60,6	362	39,4	919	100
الصناعات الانشائية	9969	92,4	819	7,6	10788	100
صناعة المنتجات المعدنية	396	99	4	1	400	100
الصناعات التحويلية الاخرى	185	100	–	–	185	100
المجموع	13452	88,7	1708	11,3	15160	100

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الملحق (1).

– الدراسة الميدانية لعام 2014.

الشكل (2)

التركيب النوعي للقوى العاملة في المنشآت الصناعية في محافظة المثنى لعام 2014

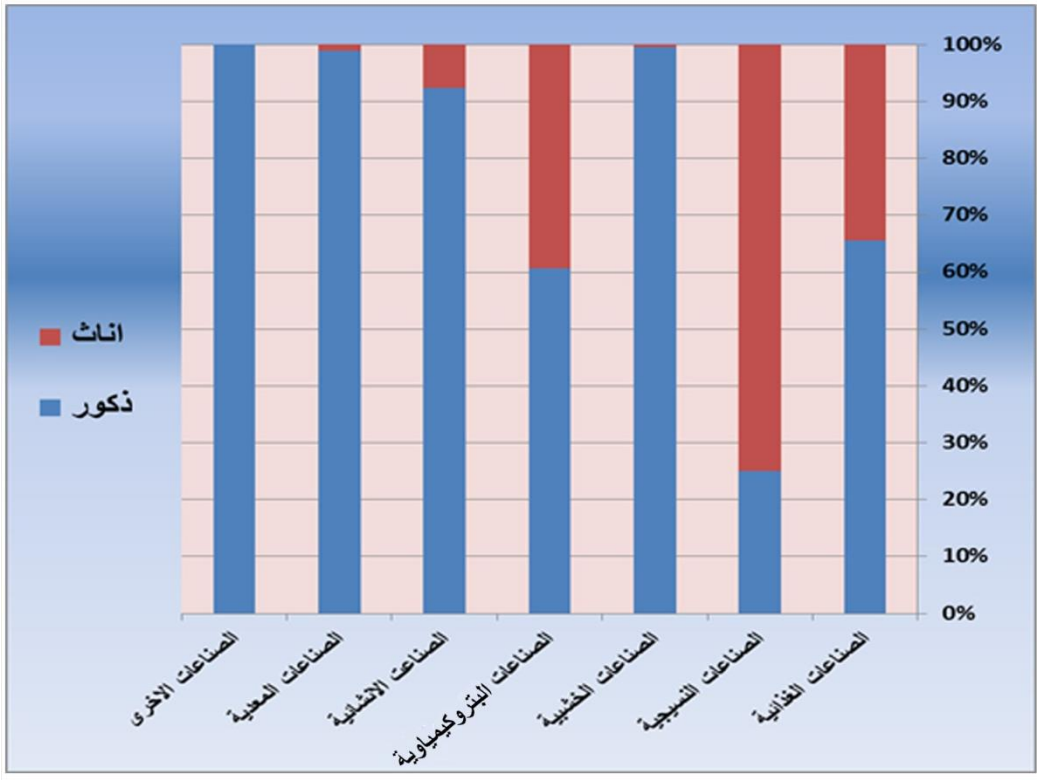

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الجدول (14).

جاءت الصناعات التحويلية الاخرى بالمقدمة من حيث تشغيلها للعاملين من الذكور وبنسبة 100% من اجمالي العاملين فيها، ومن ثم تلتها صناعة الخشب والاثاث بنسبة (99,6%) في حين سجلت صناعة المنسوجات ارتفاعاً في نسبة العاملات فيها اذ بلغت نحو (75%) من مجموع العاملين فيها بسبب طبيعة عملها وعائدية اغلب منشآتها للقطاع العام.

ومما تقدم يتضح ارتفاع نسبة القوى العاملة الذكورية على حساب نظيراتها الانثوية في جميع الصناعات القائمة في المحافظة عدا الصناعات النسيجية وبنسب متفاوتة وكذا الصناعات الغذائية والبتروكيمياوية والنفط، وهذا يسهل امكانية التوسع بإقامة منشآت لها تستطيع استيعاب عدد اكبر من القوى العاملة العاطلة عن العمل من العنصر النسوي بما يدعم عملية التنمية الصناعية واتجاهاتها.

ويشير التوزيع العددي والنسبي للقوى العاملة في القطاع الصناعي على مستوى الاقضية في منطقة الدراسة لعام 2014 الى الحقائق التالية:

أ- هيمنة قضاء السماوة على اكثر من ثلثي القوى العاملة في منطقة الدراسة وبنسبة (77,8 %) من اجمالي القوى العاملة فيها وهذا ناتج عن تركز اكثر من نصف المنشآت الصناعية فيه فضلاً عن كونه مركزاً تجارياً واقتصادياً وخدمياً كبيراً.

ب-جاء قضاء الرميثة بالمرتبة الثانية من حيث حجم القوى العاملة في القطاع الصناعي وبنسبة (10,6 %) من اجمالي القوى العاملة.

ت-ارتكز استئثار هذين القضاءين على المراتب الاولى في حجم القوى العاملة الى تركز السكان فيهما من جهة، اذ استحوذا على (84,8 %) من اجمالي السكان في المحافظة فضلاً عن ارتفاع نسبة السكان الحضر فيهما من جهة اخرى التي وصلت الى (72 %) في قضاء السماوة و (64 %) في قضاء الرميثة.

ث-لم يحظ قضاء السلمان الا على (2,5 %) من اجمالي القوى العاملة في القطاع الصناعي ليأتي في المرتبة الاخيرة من حيث عدد القوى العاملة، ويعزى السبب في ذلك الى قلة المنشآت الصناعية فيه فضلاً عن بعد المسافة بين هذه المنشآت ومحل سكنى القوى العاملة اذ تبعد معامل السمنت والملح والاسفلت عن مركز قضاء السلمان بحوالي (155كم).[20]

ج- احتل قضاء الخضر المرتبة الثالثة في حجم القوى العاملة وبأهمية نسبية بلغت (9,1 %) من اجمال القوى العاملة في القطاع الصناعي.

ح- يتميز التوزيع الجغرافي للقوى العاملة في القطاع الصناعي بالتباين الواضح، ففي الوقت الذي يشهد تركزاً كبيراً في بعض الاقضية يلحظ تراجعه وانخفاضه في اقضيةً اخرى تبعاً لعوامل وتوقيعات اقتصادية وليس اجتماعية ما يخل بتخطيط وتنمية القطاع الصناعي.

3-2-2: توافر القوى العاملة من الناحية المهارية (الفنية): تعد القوى العاملة الماهرة احدى المتطلبات الرئيسة لعملية التنمية الصناعية لما لها من انعكاسات اجتماعية واقتصادية وحضارية، اذ يشكل ارتفاع مؤشر المهارة الفنية للقوى العاملة في القطاع الصناعي، وارتقاء مستويات التقنيات المتقدمة المطبقة في الصناعة جوانب ايجابية تكشف عن فاعلية النشاط الصناعي ودوره المتزايد في احداث التنمية الاقليمية المستهدفة.

بلغت نسبة العاملين الماهرين في النشاط الصناعي (44,1%) من اجمالي عدد العاملين في منطقة الدراسة بحسب معطيات الجدول (15) والشكل (20)، وجاءت الصناعات النسيجية في

الجدول (15)

التوزيع العددي والنسبي للعاملين الماهرين في محافظة المثنى بحسب الفرع الصناعي لعام 2014

الفرع الصناعي	عدد العاملين	العاملون الماهرون		
		العدد	%	% من اجمالي القوى الماهرة
الصناعات الغذائية	1068	203	19	3,2
صناعة المنسوجات والالبسة الجاهزة	200	192	96	2,8
صناعة الخشب والاثاث	1600	1184	74	17,7
البتروكيمياوية وتصفية النفط	919	533	57,9	7,9
الصناعات الانشائية	10788	4130	38,2	61,7
صناعة المنتجات المعدنية	400	284	71	4,3
الصناعات التحويلية الاخرى	185	160	86,4	2,4
المجموع	15160	6686	44,1	100

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الملحق (9).

- الدراسة الميدانية.

الشكل (3)

التوزيع النسبي لقوى العاملة الماهرة في محافظة المثنى بحسب الفرع الصناعي لعام 2014

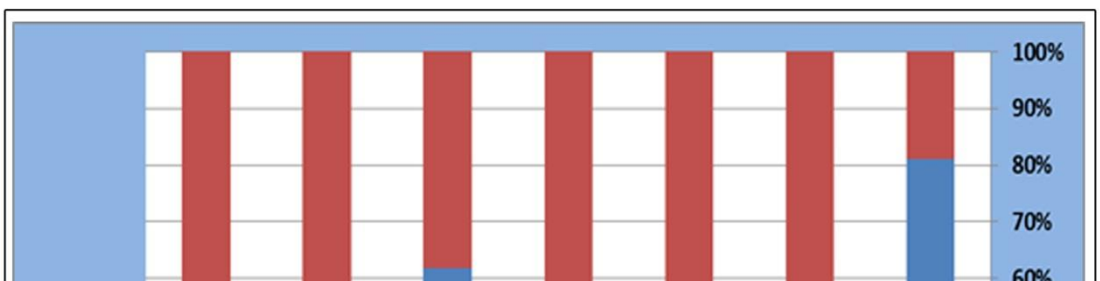

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الجدول (15).

- الدراسة الميدانية للعام 2014.

المقدمة اعتماداً على القوى العاملة الماهرة والتي بلغت (96%) من مجموع العاملين فيها، تليها الصناعات التحويلية الاخرى بأستحواذها على (86,4%) من اجمالي العاملين فيها، وجاءت صناعة الخشب والاثاث بنسبة (74%) من مجموع العاملين فيها، فيما لم تسهم القوى العاملة الماهرة في الصناعات الانشائية سوى (38,2%)، وكان اسهام القوى العاملة الماهرة ضعيفاً وحده في الصناعات الغذائية اذ بلغت (19%) من اجمالي العاملين فيها.

تبين معطيات الجدول (16) نسبة العاملين الماهرين على مستوى المنشآت الصناعية في المحافظة اذ جاءت معامل الالبسة الجاهزة والمنسوجات بالمقدمة وبنسبة (96%) من اجمالي العاملين فيها، تلتها محلات صناعة المجوهرات وبنسبة (86,4%)، ثم معامل صناعة الاثاث وبنسبة (81,7%) من اجمالي العاملين فيها، وقد اعتمدت كل من المجازر ومعامل المرطبات ومعامل طحن الحبوب والمخابز والافران ومعامل الحلويات والثلج والملح على قوى عاملة ماهرة وبنسب (6,8، 33,3، 48، 15,8، 12,2، 6، 26,4%) على الترتيب، فيما كانت نسبة العاملين الماهرين في معامل صناعة الغرف والصناعات الاخرى ومصانع تكرير النفط ومعامل الاسفلت (66,6، 63، 70,8، 33%) على الترتيب، في حين بلغت نسبة القوى العاملة الماهرة في كلاً من معامل السمنت والطابوق والبلوك والشتايكر والكاشي والجص، (49,7، 39,4، 25,4، 9,6، 17,8%) على الترتيب من اجمالي العاملين فيها، واعتمدت معامل البناء الحديدية واثاث الالمنيوم والخراطة على قوى عاملة ماهرة بنسبة (74,3، 56,4، 50%) على الترتيب من اجمالي العاملين فيها، وفيما يتعلق بمدى اسهام كل فرع من فروع الصناعة في منطقة

الدراسة من اجمالي عدد القوى العاملة الماهرة، فقد جاءت الصناعات الانشائية بالمقدمة باستحواذها على ما نسبته (61,7%) من اجمالي القوى العاملة الماهرة ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة الى ارتفاع اسهام هذه الصناعة من اجمالي العاملين في الصناعة التحويلية التي بلغت (10788) عامل، تليها صناعة الخشب والاثاث بالمرتبة الثانية وبنسبة (17,7%) ثم الصناعات البتروكيمياوية بنسبة (7,9%) في حين لم تسهم كلاً من الصناعات المعدنية والغذائية والمنسوجات والصناعات الاخرى الا بنحو (4,2، 3,4، 2,8، 2,4%) على الترتيب من اجمالي القوى الماهرة.

الجدول (16)

التوزيع العددي والنسبي للعاملين الماهرين في محافظة المثنى بحسب المنشأة الصناعية لعام 2014

المنشأة الصناعية	عدد العاملين	عدد العاملين الماهرين	%
المجازر	29	2	6,8
المرطبات المثلجة	12	4	33,3
طحن الحبوب	104	50	48
المخابز والافران	756	120	15,8
الحلويات	49	6	12,2
الثلج	50	3	6
الملح	68	18	26,4
المنسوجات والالبسة الجاهزة	200	192	96
معامل الاثاث	850	695	81,7
صناعة غرف النوم	450	300	66,6
الصناعات الاخرى	300	189	63
تصفية (تكرير) النفط	607	430	70,8

معامل الاسفلت	312	103	33
السمنت والقوالب الكونكريتية	3018	1500	49,7
الطابوق	5375	2120	39,4
البلوك	1771	450	25,4
الشتايكر والكاشي	596	55	9,6
الجص	28	5	17,8
هياكل البناء الحديدية	328	244	74,3
اثاث الالمنيوم	62	35	56,4
الخراطة	10	5	50
صناعة المجوهرات	185	160	86,4
المجموع	15160	6686	44,1

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الملحق (4).

- **الدراسة الميدانية لعام 2014.**

ولالقاء الضوء على التوزيع الجغرافي للقوى العاملة الماهرة في القطاع الصناعي بحسب الاقضية ومدى اسهامها في واقع التنمية الصناعية لمنطقة الدراسة لعام 2014 وعن طريق القراءة البصرية لمعطيات الجدول (17) والشكل (4) تتضح الحقائق التالية:

الجدول (17)

التوزيع المكاني للقوى العاملة الماهرة في محافظة المثنى بحسب الفرع الصناعي والاقضية لعام 2014

الاقضية / الفرع الصناعي	ق. السماوة		ق. الرميثة		ق. السلمان		ق. الخضر		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الصناعات الغذائية	108	53,2	52	25,6	–	–	43	21,2	203	100
صناعة المنسوجات والالبسة الجاهزة	87	45,4	61	31,7	5	2,6	39	20,3	192	100
صناعة الخشب والاثاث	735	62,1	282	23,8	–	–	167	14,1	1184	100
البتروكيمياوية وتصفية النفط	417	78,2	72	13,6	29	5,4	15	2,8	533	100
الصناعات الانشائية	3477	84,2	252	6,1	95	2,3	306	7,4	4130	100

صناعة المنتجات المعدنية	156	55	107	37,5	4	1,5	17	6	284	100
الصناعات التحويلية الاخرى	100	62,2	35	21,6	–	–	25	16,2	160	100
المجموع	5080	76	861	12,8	133	2	612	9,2	6686	100

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الدراسة الميدانية.

الشكل (4)

التوزيع المكاني للقوى العاملة الماهرة في محافظة المثنى بحسب الفرع الصناعي والاقضية لعام 2014

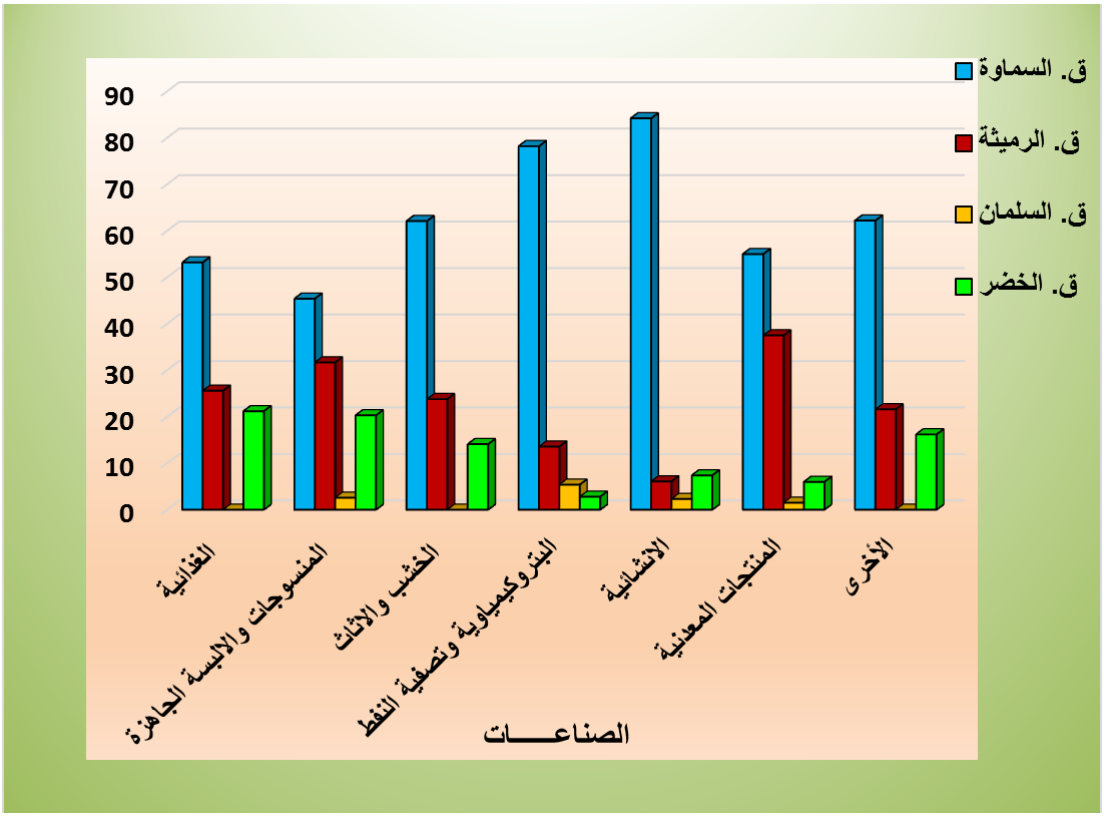

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الجدول (17).

أ- استأثر قضاء السماوة بالحصة الاكبر من نسبة القوى العاملة الماهرة وبلغ (76 %) من اجمالي القوى الماهرة في محافظة المثنى ولكافة فروع القطاع الصناعي فيها، ما يعطي دليلاً واضحاً على استحواذ هذا القضاء على اهتمام ورعاية التخطيط الحكومي في توزيع المؤسسات التعليمية والتدريبية ووجود جامعة المثنى فضلاً عن ارتفاع نسبة الحاصلين على الشهادة الثانوية اذ بلغت اكثر من (52,6 %) وبواقع (49,8 %) للذكور و(55,7 %) للإناث.

ب- نال قضاء الرميثة المرتبة الثانية من حيث حجم القوى العاملة الماهرة وبنسبة (12,8 %).

ت- احتل قضاء الخضر المرتبة الثالثة بنسبة (9,2 %) من اجمالي القوى العاملة الماهرة في منطقة الدراسة.

ث- لم يحظ قضاء السلمان الا على (2%) من القوى العاملة الماهرة، ويعزى السبب الى انخفاض نسبة الحاصلين على الشهادة الثانوية فيه حيث بلغ (1,4 %) من اجمالي الحاصلين عليها وبواقع (1,9 %) للذكور و(0,8%) للاناث بحسب الجدول (45) فضلاً عن قلة التدريب.

أمّا توزيع القوى العاملة الماهرة في الاقضية بحسب الفرع الصناعي فجاءت على النحو التالي:-

- الصناعات الغذائية: احتل قضاء السماوة المرتبة الاولى بنسبة (53,2 %) من القوى العاملة الماهرة تلاه في المرتبة الثانية قضاء الرميثة وبنسبة (25,6 %) تاركاً المركز الثالث لقضاء الخضر، وبنسبة (21,2 %) من اجمالي القوى العاملة الماهرة في القطاع الصناعي، في حين لم يحظ قضاء السلمان باي نسبة.
- صناعة المنسوجات والالبسة الجاهزة: جاء قضاء السماوة في المرتبة الاولى بنسبة (45,4 %) من اجمالي القوى العاملة الماهرة، ومن ثمّ قضاء الرميثة بنسبة (31,7 %) فقضاء الخضر بنسبة (20,3 %) في حين لم يحصل قضاء السلمان على ما نسبته (2,6 %) من اجمالي القوى العاملة الماهرة في القطاع الصناعي.
- صناعة الخشب والاثاث: هيمن قضاء السماوة على حجم القوى العاملة الماهرة في هذا الفرق الصناعي وبنسبة (62,1 %)، تلاه قضاء الرميثة بنسبة (23,8 %) فقضاء الخضر بنسبة (14,1 %) في حين لم يسجل قضاء السلمان نسبة للقوى العاملة الماهرة لهذا الفرع الصناعي بسبب عدم توطن هذه الصناعة فيه.

- الصناعات البتروكيمياوية وتصفية النفط: حصل قضاء السماوة على النسبة الكبرى من القوى العاملة الماهرة التي بلغت (78,2 %) ولم تحظ الاقضية المتبقية الرميثة والسلمان والخضر الا على (13,6 ، 5,4 ، 2,8 %) من اجمال القوى العاملة الماهرة.
- الصناعات الانشائية: استحوذ قضاء السماوة على غالبية القوى العاملة الماهرة وبنسبة (84,2 %) تاركاً لاقضية الرميثة والسلمان والخضر ما نسبته (6,1 ، 2,3 ، 7,4 %) من اجمالي القوى العاملة الماهرة.
- صناعة المنتجات المعدنية: جاء قضاء السماوة اولاً بنسبة (55 %) من القوى العاملة الماهرة تلاه ثانياً قضاء الرميثة بنسبة (37,5 %) ثم قضاءي الخضر والسلمان بنسبة (6 ، 1,5 %) على الترتيب.
- الصناعات الاخرى: حافظ قضاء السماوة على المرتبة الاولى بنسبة (62,2 %) من القوى العاملة الماهرة وجاء قضاء الرميثة ثانياً بنسبة (21,6 %) ومن ثم قضاء الخضر ثالثاً بنسبة (16,2 %) ولم يسجل قضاء السلمان اي نسبة.

مما تقدم يمكن ملاحظة انّ الصناعات النسيجية والكيمياوية والخشب والاثاث والصناعات التحويلية الاخرى تعتمد وبشكل واضح على القوى العاملة الماهرة واستعمالها للتكنولوجيا بصورة متقدمة على الصناعات والمنشآت الاخرى في منطقة الدراسة وتمتع العاملين فيها بمستوى علمي مرتفع ما يساعد على قدرة وامكانية الاستجابة الكبيرة لسياسة التنمية الصناعية، وبالتالي يمكن القول بأن المحافظة تمتلك قوى عاملة من الناحية العددية والمهارية التي يتطلبها النشاط الصناعي، اما ضعف اسهام الاناث في هذا النشاط فهناك امكانية التوسع في اقامة الصناعات التي تناسبها كالصناعات النسيجية والالبسة والطباعة والصناعات الغذائية اذ ان التوسع في اقامة مثل هذه الانشطة الصناعية يشكل حافزاً مهماً لدخول القوى العاملة الانثوية الى ميدان العمل، فضلاً عن مردودها الاقتصادي.

3-2-3: تباين الاقاليم في تكاليف القوى العاملة: تشير اجور العاملين الى ذلك الشيء الذي يسهم في تحديد مستوى رفاهية المجتمع، لانّه احد المؤشرات الاقتصادية في البلدان كافة وعلى اختلاف انظمتها السياسية والاقتصادية[21]. وهي بالفعل المقابل الذي يستحصله الفرد لتعويض جهوده المبذولة سواء كانت عضلية ام عقلية لاداء عمل ما، وهو مؤشر مهم من مؤشرات النمو الصناعي اذ غالباً ما تقترن زيادة الاجور مع تحقيق النمو في الناتج الصناعي، وتتباين تكاليف القوى العاملة في الصناعات التحويلية من صناعة الى اخرى وتبعاً لحجم الطلب على القوى العاملة والتغير في قيمة العملة المحلية وتدخل الدولة في تحديد الاجور، وتتباين الاجور حسب مناطق العاملين ومستوى مهارتهم وتحصيلهم العلمي وطبيعة الفرع الصناعي الذي يعملون فيه، فالقرب والبعد من مركز المحافظة يؤديان دوراً كبيراً في

زيادة الاجور ونقصانها، وتشكل ملكية القطاع الصناعي أمراً مهماً في تكاليف القوى العاملة فإذا كانت تابعة للقطاع العام فالاجور تكون فيه محددة بقانون اي ان هناك حد ادنى واقصى لها فضلاً عن وجود نظام الحوافز، اما الصناعات التابعة للقطاع الخاص فأنها خاضعة للشخص الذي تعود له ملكية هذه الصناعة، هذا التباين انعكس على تكاليف القوى العاملة واجورها خلال مدة الدراسة، وللاعطاء صورة واضحة عن تطور تكاليف اجور العاملين في القطاع الصناعي لمحافظة المثنى فأن نتائج معطيات الجدول (18) وكما يعكسها الشكل (5) تبين الحقائق التالية:

1- ان قيمة تكاليف الاجور للصناعات التحويلية في المحافظة قد حققت اهمية نسبية مقدارها (4,5%) من اجمالي الاجور المدفوعة للعاملين في الصناعات التحويلية في العراق لعام

الجدول (18)

معدل النمو والاهمية النسبية لتكاليف القوى العاملة في الصناعات التحويلية في العراق ومحافظة المثنى للمدة (1980-2012) (الف دينار)

السنة	تكاليف اجور القوى العاملة/ الف دينار		الاهمية النسبية	معدل النمو %	
	محافظة المثنى	العراق		المثنى	العراق
1980	522	34540	1,5		
1990	2911	64687	4,5	39	13,9
2000	7641	901259	0,8	7,3	46,3
2010	48156	9632862	0,4	19,5	37

28,1	17,1	5	436026066	22009879	2012

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على:

- **جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، النشرات الاحصائية المتسلسلة للاعوام 1980-2013.**
- **جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الاحصاء في المثنى، جداول الحاسبة الالكترونية، بيانات غير منشورة، 2012.**
- **الدراسة الميدانية لعام 2014.**

الشكل (5)

تطور الاهمية النسبية لتكاليف اجور العاملين في الصناعات التحويلية في محافظة المثنى للمدّة 1990-2012

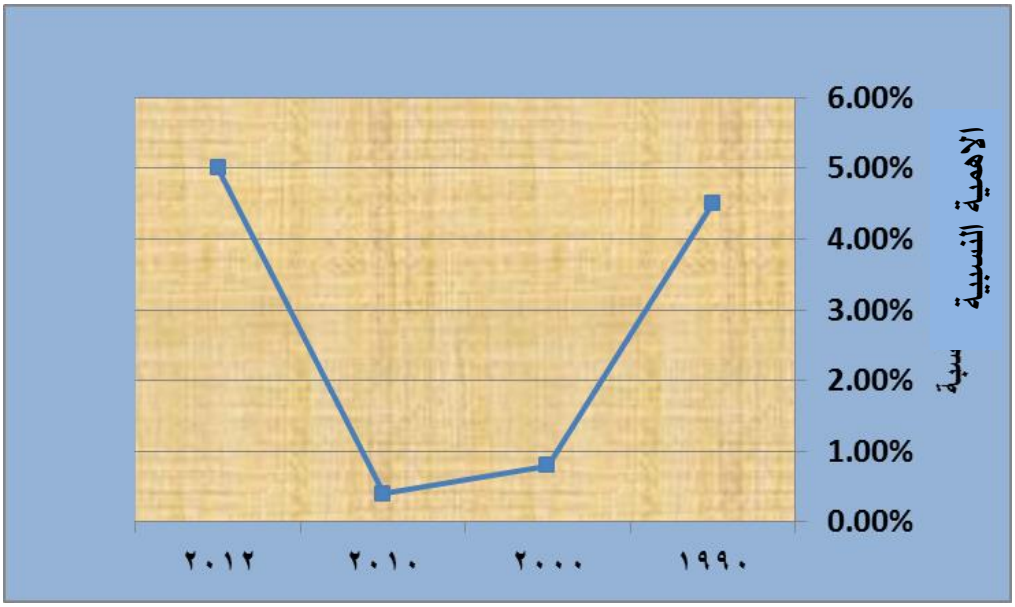

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الجدول (18).

1990 وتعد مرتفعة مقارنة بنظيراتها لعام 1980، بسبب زيادة اعداد المنشآت الصناعية خلال المدة 1980-1990، وعلى العكس من ذلك فقد سجلت قيمة الاجور المدفوعة للعاملين انخفاضاً في اهميتها النسبية لعام 2000 لتبلغ (0,8%) ما انعكس على معدل النمو الصناعي فيها ليبلغ (7,3%) والذي يعد منخفضاً مقارنةً بنظيره على مستوى العراق البالغ (46,3%) وفي المدة ما بين 2010-2012 ادى ارتفاع قيمة الاجور في المحافظة الى ارتفاع الاهمية النسبية لها من (0,4%) الى (5%) من اجمالي العاملين في الصناعات التحويلية في العراق، الا ان معدل النمو لتكاليف الاجور بقي منخفضاً مقارنة بالعراق اذ سجل (19,5، 17,1%) على الترتيب لعامي 2010-2012 مقابل نظيراتها في العراق (37 و28,1%).

2- يلحظ ان جميع قيم معدل النمو السنوي لتكاليف اجور العاملين في القطاع الصناعي في المحافظة كانت موجبة للمدة 1990-2012، وهذا يؤكد حقيقة ارتباط التغير في اجور العاملين بالتغير في قيمة الانتاج الصناعي والزيادة في عدد منشآته وليس بالتغيرات في اعداد العاملين (ارتفاعاً وانخفاضاً)، ينظر الشكل (6).

الشكل (6)

تطور معدل النمو السنوي لتكاليف اجور العاملين في الصناعات التحويلية في محافظة المثنى للمدة 1990- 2012

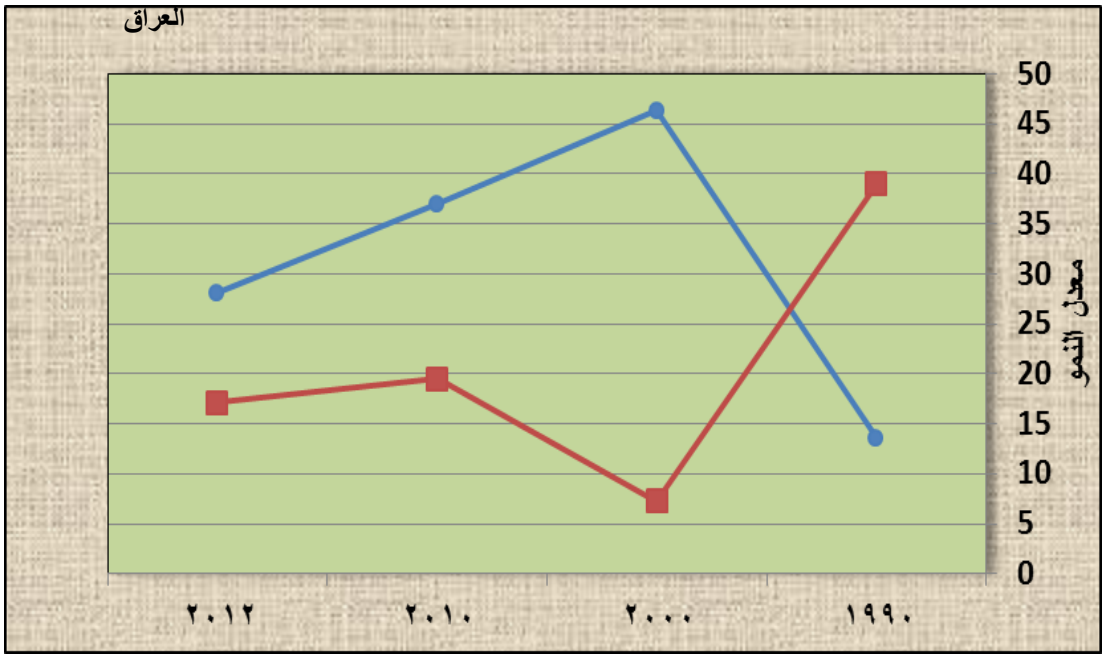

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الجدول (18).

3- شكلت الاهمية النسبية لتكاليف اجور العاملين في القطاع الصناعي لمحافظة المثنى مقارنةً بنظيراتها على مستوى العراق ارتفاعاً جيداً وبشكل ينسجم مع تطور الاهمية النسبية لإعداد العاملين والاجور لإجمالي القطاع الصناعي في المحافظة مقارنة بالعراق.

ويظهر عن طريق استعراض واقع تكاليف اجور العاملين في الصناعات التحويلية في المحافظة، ان التغيير في اجور العاملين يرتبط بزيادة الناتج الصناعي وتطور عدد المنشآت الصناعية مثلما تم ذكره، ما يعد امراً ايجابياً لواقع القطاع الصناعي على وفق مؤشر اجور العاملين الذي يمكن الاعتماد عليه في بيان مدى اهمية دور القوى العاملة في تحقيق التنمية الصناعية لانّه يعبر بشكل دقيق عن تطور هيكل القطاع الصناعي واهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المحافظة.

مما تقدم عن طريق عرض ومناقشة واقع الصناعة في محافظة المثنى وتوزيعها الجغرافي ودور القوى العاملة في تنميتها وعبر ثلاثة مباحث اشتمل عليها هذا البحث، ظهر ان التغيير الحاصل في عدد

المنشآت الصناعية طيلة مدة الدراسة لم يكن له اثر ايجابي واضح في تحقيق التنمية المكانية، ويعزى ذلك اصلاً الى ان اغلب المنشآت الصناعية ذات طابع استهلاكي موجه لسد حاجة السوق المحلي، فضلاً عن ضعف حجم الاستثمار الصناعي فيها، ما انعكس على قلة القوى العاملة فيها، تركزت كافة فروع النشاط الصناعي التحويلي في قضاء السماوة على حساب الوحدات الادارية الاخرى، الامر الذي انعكس على زيادة الهوة الانمائية بينه وبين الاقضية الاخرى، ما يدل على عدم دقة الفرضية (2) التي اشارت الى توزيع الصناعات بمختلف فروعها على الوحدات الادارية في المحافظة، لذا فأن الفرضية البديلة هي: لا تتوزع الصناعات بشكل عادل على الوحدات الادارية في المحافظة، في حين تمتلك المحافظة قوى عاملة من الناحية العددية والمهارية الا انها لم تستثمر جيداً، فهناك وفرة في القوى العاملة الذكورية وضعف في اسهام الاناث في النشاط الاقتصادي، وهذا الامر آدى الى عدم دقة الفرضية (3) التي صرحت بأن القوى العاملة استثمرت امكاناتها استثماراً جيداً في عمليات التنمية الصناعية، لذا فأن الفرضية البديلة هي: لم تستثمر امكانات القوى العاملة استثماراً جيداً في عمليات التنمية الصناعية، وبعد استعراض واقع الصناعة في المحافظة ودور القوى العاملة في تنميتها.

الهوامش

*** تم حساب معدل الاهمية الصناعية على وفق المعادلة التالية:-**

ص = (ع + ر + ق)/3.

إذ ان: ص = معدل الاهمية الصناعية

ع = معامل العمالة (عدد العاملين)

ر = معامل الرواتب والاجور

ق = معامل القيمة المضافة

- **يتم حساب معامل كلّ من المؤشرات آنفة الذكر على وفق الخطوات التالية:**

ع = (عدد عمال كلّ صناعة/ متوسط عدد عمال الصناعات في الاقليم) × 100.

ر = (قيمة الاجور لكلّ صناعة/ متوسط قيمة الاجور في الصناعات للاقليم) × 100.

ق = (القيمة المضافة في كلّ صناعة/ متوسط القيمة المضافة للصناعات في الاقليم) × 100.

- :- كلما ارتفع معدل الاهمية الصناعية لاي صناعة، اصبح لهذه الصناعة وزن اقتصادي اكبر في البنية الصناعية للاقليم مقارنة بالصناعات الاخرى، ينظر:-

حسن عبد القادر صالح، مدخل الى جغرافية الصناعة، مصدر سابق، ص147،146.

(1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مركز التدريب والبحوث الاحصائية (تحليل الهجرة الداخلة في العراق) من نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسر في العراق، 2013، ص 105.

(2) سامي عزيز عباس و محمد يوسف حاجم، مصدر سابق، ص 171، 173.

(3) المصدر نفسة، ص157.

(4) نعمان شحادة، الاساليب الكمية في الجغرافية باستخدام الحاسوب، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002، ص292.

** يتم احتساب معامل الارتباط المتعدد على وفق المعادلة التالية:

$$R = \frac{\sum(X^1X)(Y^1Y)\left\{\sum\frac{(X^1X)}{N}\right\}\left\{\sum\frac{(X^1X)}{N}\right\}}{\sqrt{\left[\sum(x^1x)^2\frac{(\sum x^1x)^2}{N}\right]}\sqrt{\left[\sum(y^1y)\frac{(\sum y^1y)^2}{N}\right]}}$$

إذ إنَّ: معامل الارتباط المتعدد = R

متغيرات مستقلة = X

متغيرات معتمدة = y

عدد المشاهدات = N

- اذا كان الارتباط موجباً وتاماً بلغت قيمة المعامل (+ 1) واذا كان الارتباط سالباً وتاماً بلغت قيمة المعامل (- 1)، واذ لم تكن هناك علاقة بين المتغيرين فأن قيمة المعامل ستكون (صفراً). ينظر:

محمود حسن المشهداني، اصول الاحصاء والطرق الاحصائية، مطبعة السلام، بغداد، 1985، ص162،161.

(5) مكي محمّد عزيز ورياض ابراهيم السعدي، جغرافية السكان، مصدر سابق، ص133.

(6) حسين عليوي ناصر الزيادي، نمو السكان في مناطق اهوار جنوب العراق (1977-2007)، مجلة اداب ذي قار، العدد (9)، المجلد (3)، كلية الاداب، جامعة ذي قار، نيسان 2013، ص265.

*** تم احتساب حجم السكان المستقبلي على وفق المعادلة التالية:

$$Pn = Po(1 + R)^n$$

اذ انّ: سنة الهدف = Pn ، عدد السنوات بين اخر تعداد وسنة الهدف = n ، معدل النمو = R ، التعداد السابق = Po . ينظر:

- عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان، ج1، مصدر سابق، ص304.

(7) محمد عدنان وديع، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997، ص41.

(8) رولا دشتي، مؤشرات السكان والقوى العاملة والتوظيف، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997، ص229.

(9) منصور محمد اسماعيل، ادارة الموارد البشرية، مركز الامين للطباعة والنشر، صنعاء، 2005، ص38.

(10) حسين عليوي ناصر، تباين خصائص السكان والمؤشرات التنموية في مملكة البحرين للمدة (1991-2000) واقامتها المستقبلية، اطروحة دكتوراه (غ.م) كلية الاداب، جامعة بغداد، 2008، ص144.

(11) منذر عبد المجيد البدري، مصدر سابق، ص235.

(12) مهدي حسين زويلف، تخطيط القوى العاملة بين النظرية والتطبيق، مكتبة الرسالة، عمان، 1983، ص35.

(13) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014)، مصدر سابق، ص37.

(14) Harry Johnson, a theoretical of economic nationalism in new and developing statsts, political science quarterly, 1988.

(15) عبد الزهرة علي الجنابي، واقع واتجاهات التوطن الصناعي في اقليم الفرات الاوسط من العراق، مصدر سابق، ص21.

(16) صباح كجه جي، التخطيط الصناعي في العراق (اساليبه، تطبيقاته، واجهزته)، ج1، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص33.

(17) S. K Nath, balanced Growth in economic policy for Development pengium, modern economic, London, 1973, p. 290-309.

(18) حسن خليل، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكا، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2013، ص135.

(19) محمّد خميس الزوكة، التخطيط الاقليمي وابعاده الجغرافية، ط2، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، 1984، ص221.

(20) الدراسة الميدانية لعام 2014.

(21) اوسكار لانجه واخرون، مسائل في الاقتصاد السياسي الاشتراكي، دار الحقيقة، بيروت، 1972، ص205.

المصادر

1. اوسكار لانجه واخرون، مسائل في الاقتصاد السياسي الاشتراكي، دار الحقيقة، بيروت، 1972.
2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مركز التدريب والبحوث الاحصائية (تحليل الهجرة الداخلة في العراق) من نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسر في العراق، 2013.

3. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010–2014)، بغداد، 2009.
4. حسن خليل، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكا، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2013.
5. حسن عبد القادر صالح، مدخل الى جغرافية الصناعة، ط1، مطبعة الشروق، عمان، 1985.
6. حسين عليوي ناصر الزيادي، نمو السكان في مناطق اهوار جنوب العراق (1977–2007)، مجلة اداب ذي قار، العدد (9)، المجلد (3)، كلية الاداب، جامعة ذي قار، نيسان 2013.
7. حسين عليوي ناصر، تباين خصائص السكان والمؤشرات التنموية في مملكة البحرين للمدة (1991–2000) واقامتها المستقبلية، اطروحة دكتوراه (غ.م) كلية الاداب، جامعة بغداد، 2008.
8. الدراسة الميدانية لعام 2014.
9. رولا دشتي، مؤشرات السكان والقوى العاملة والتوظيف، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997.
10. سامي عزيز عباس و محمد يوسف حاجم، منهج البحث العلمي (المفهوم والاساليب والتحليل والكتابة)، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2011.
11. صباح كجه جي، التخطيط الصناعي في العراق (اساليبه، تطبيقاته، واجهزته)، ج1، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
12. عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان، ج1، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 2000.
13. عبد الزهرة علي الجنابي، واقع واتجاهات التوطن الصناعي في اقليم الفرات الاوسط من العراق، اطروحة دكتوراه (غ. م)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1996.
14. محمّد خميس الزوكة، التخطيط الاقليمي وابعاده الجغرافية، ط2، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، 1984.

15. محمد عدنان وديع، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997.
16. محمود حسن المشهداني، اصول الاحصاء والطرق الاحصائية، مطبعة السلام، بغداد، 1985.
17. مكي محمّد عزيز ورياض ابراهيم السعدي، جغرافية السكان، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1984.
18. منذر عبد المجيد البدري، القوى العاملة في العراق (1957 – 1977)– دراسة في الجغرافية البشرية، اطروحة دكتوراه (غ. م)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1980.
19. منصور محمد اسماعيل، ادارة الموارد البشرية، مركز الامين للطباعة والنشر، صنعاء، 2005.
20. مهدي حسين زويلف، تخطيط القوى العاملة بين النظرية والتطبيق، مكتبة الرسالة، عمان، 1983.
21. نعمان شحادة، الاساليب الكمية في الجغرافية باستخدام الحاسوب، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002.
22. Harry Johnson, a theoretical of economic nationalism in new and developing statsts, political science quarterly, 1988.
23. S. K Nath, balanced Growth in economic policy for Development pengium, modern economic, London, 1973.

الملحق (1)

التوزيع العددي والنسبي للعاملين في الصناعات التحويلية في محافظة المثنى بحسب النوع والمهنة والفرع الصناعي لعام 2014

الصناعات التحويلية	عدد العاملين							التركيب المهني		
	ذكور	%	اناث	%	مجموع	%	اداريون	فنيون	غير ماهرين
الصناعات الغذائية	700	65,5	368	34,5	1068	100	577	203	288
صناعة المنسوجات والالبسة	50	25	150	75	200	100	8	192	ـــــ
صناعة الخشب والاثاث	1595	99,6	5	0,4	1600	100	374	1184	42
الصناعة البتروكيمياوية وتصفية النفط	557	60,6	362	39,4	919	100	211	533	175
الصناعات الانشائية	9969	92,4	819	7,6	10788	100	1294	4130	5364
صناعة المنتجات المعدنية	396	99	4	1	400	100	ـــــ	284	116
الصناعات التحويلية الاخرى	185	100	ـــــ	ـــــ	185	100	ـــــ	160	25
المجموع	13452	88,7	1708	11,3	15160	100	2464	6686	6010

المصدر : عمل الباحثان اعتماداً على :-

- **جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الاحصاء في محافظة المثنى ، الاحصاء الصناعي، بيانيات غير منشورة عام 2014.**
- **جمهورية العراق، وزارة الصحة ، دائرة الصحة في المثنى ، شعبة الرقابة الصحية ، بيانات غير منشورة 2014.**
- **جمهورية العراق، وزارة الصناعة، مكتب التنمية الصناعية في المثنى، الادارة، بيانات غير منشورة، 2014.**
- **الدراسة الميدانية لعام 2014 .**

الملحق (2)

المتغيرات المؤثرة في التركيب الاقتصادي القوى العاملة في محافظة المثنى بحسب الوحدات الادارية لعام 2014

الوحدات الادارية	دخل الاسرة اكثر 750 الف دينار	اسهام المرأة في العمل	الخصوبة السكانية	الحالة الزوجية	الحالة التعليمية	الخدمات الصحية
م. ق السماوة	72	100	194,3	294	11130	250
ن. السوير	9	10	191,4	23	1354	2
م. ق الرميثة	41	27	116,2	147	3682	25
ن. المجد	7	7	200	34	868	4
ن. الوركاء	13	19	187,1	34	656	13
ن. النجمي	6	10	180,7	32	403	3
ن. الهلال	4	7	200	29	698	5
م. ق السلمان	5	1	266,6	20	300	3
ن. بصية	2	1	200	7	100	0
م. ق الخضر	23	15	111,7	85	1460	46
ن. الدراجي	3	5	250	12	508	1
المحافظة	185	202	168,2	717	21156	352

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على:-

الملاحق (7، 10، 12، 13، 14).

الملحق (3)

التوزيع الجغرافي للمتغيرات المستقلة المؤثرة على حجم القوى العاملة الصناعية في محافظة المثنى بحسب الوحدات الادارية مع قيم الدرجة المعيارية (zy) والحجم المتوقع للقوى العاملة (Pre) لعام 2014

	y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	Zy	PRE1

1	1167.00	1895.00	192.00	288.00	280.00	81.00	583.00	2.98531	769.153
2	302.00	1492.00	304.00	193.00	266.00	72.00	283.00	2.11945	305.322
3	184.00	173.00	70.00	95.00	85.00	30.00	14.00	- 34603	187.054
4	165.00	446.00	191.00	103.00	118.00	50.00	185.00	- 59552	169.503
5	83.00	106.00	131.00	68.00	77.00	156.00	76.00	- .41941	75.215
6	83.00	168.00	157.00	103.0	114.0	540.00	91.00	.27034	87.131
7	80.00	119.00	135.00	87.00	72.00	195.00	66.00	-.43409	79.451
8	75.00	90.00	103.00	56.00	59.00	165.00	44.00	-.87435	74.332
9	40.00	181.00	146.00	143.00	160.00	310.00	121.0	.53450	52.514
10	25.00	135.00	136.00	110.0	86.00	280.00	75.00	-.24330	25.00
11	3.00	127.00	128.00	89.00	82.00	196.00	68.00	-.40474	3.00

توزيع قيم معامل الارتباط البسيط (r) بحسب المتغيرات المستقلة المؤثرة على حجم القوى العاملة الصناعية

		y	X1	X2	X3	X4	X5	X6
Pearson correlation	Y	1.000	.894	.946	.952	.983	.750	.975
	X1	.994	1.000	.939	.948	.975	.747	.966
	X2	.946	.939	1.000	.841	.941	.520	.878
	X3	.952	.946	.841	1.000	.920	.825	.957
	X4	.983	9.75	.947	.920	1.000	.708	.949
	X5	.750	.747	.520	.825	.708	1.000	.815
	X6	.975	0966	.878	.957	.949	.815	1.000
Sig (1-tailed)	Y	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	X1	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	X2	.000	.000	.000	.000	.000	.011	.000
	X3	.000	.000	.000	.	.000	.000	.000
	X4	.000	.000	.000	.	.000	.000	.000

	X5	.000	.000	.011	.000	.000	.000	.000
	X6	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
N	Y	1g	1g	1g	1g	1g	1g	1g
	X1	1g	1g	1g	1g	1g	1g	1g
	X2	1g	1g	1g	1g	1g	1g	1g
	X3	1g	1g	1g	1g	1g	1g	1g
	X4	1g	1g	1g	1g	1g	1g	1g
	X5	1g	1g	1g	1g	1g	1g	1g
	X6	1g	1g	1g	1g	1g	1g	1g

قيم معامل ارتباط بيرسون البسيط للمتغيرات المستقلة المؤثرة في حجم القوى العاملة الصناعية

Model	R	R. Square	Adjusted R Square	Std. Error of theestimate
1	.991[a]	.982	.977	2.56474

الملحق (4)

مخرجات الحاسبة الالكترونية

Correlations

		عدد المؤسسات	عدد العمال	قيمة الاجور	الانتاج	المستلزمات	القيمة المضافة	المساحة الحضرية	عدد السكان	الدخل القومي	دخل الفرد
عدد المؤسسات	Pearson Correlation	1	-.013	.477	.393	.595	.382	.608	.696	.546	.290
	Sig. (2-tailed)	.	.979	.279	.384	.159	.398	.147	.083	.205	.529
	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
عدد العمال	Pearson Correlation	-.013	1	.203	.468	.250	.476	.186	-.160	.187	-.101
	Sig. (2-tailed)	.979	.	.662	.290	.589	.280	.689	.732	.688	.830
	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
قيمة الاجور	Pearson Correlation	.477	.203	1	.936(**)	.961(**)	.931(**)	.976(**)	.895(**)	.967(**)	.871(*)
	Sig. (2-tailed)	.279	.662	.	.002	.001	.002	.000	.007	.000	.011
	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
الانتاج	Pearson Correlation	.393	.468	.936(**)	1	.923(**)	1.000	.928(**)	.717	.911(**)	.672
	Sig. (2-tailed)	.384	.290	.002	.	.003	.000	.003	.070	.004	.098
	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
المستلزمات	Pearson Correlation	.595	.250	.961(**)	.923(**)	1	.916(**)	.956(**)	.869(*)	.902(**)	.740
	Sig. (2-tailed)	.159	.589	.001	.003	.	.004	.001	.011	.005	.57
	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
القيمة المضافة	Pearson Correlation	.382	.476	.931(**)	1.000(**)	.916(**)	1	.923(**)	.707	.908(**)	.666
	Sig. (2-tailed)	.398	.280	.002	.000	.004	.	.003	.076	.005	.102
	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
المساحة الحضرية	Pearson Correlation	.608	.186	.976(**)	.928(**)	.956(**)	.923(**)	1	.917(**)	.985(**)	.800(*)
	Sig. (2-tailed)	.147	.689	.000	.003	.001	.003	.	.004	.000	.031

	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
عدد السكان	Pearson Correlation	.696	−.160	.895(**)	.717	.869(*)	.707	.917(**)	1	.902(**)	.861(*)
	Sig. (2−tailed)	.083	.732	.007	.070	.011	.076	.004	.	.005	.013
	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
الدخل القومي	Pearson Correlation	.546	.187	.967(**)	.911(**)	.902(**)	.908(**)	.985(**)	.902(**)	1	.845(*)
	Sig. (2−tailed)	.205	.688	.000	.004	.005	.005	.000	.005	.	.017
	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
دخل الفرد	Pearson Correlation	.290	−.101	871(*)	.672	.740	.666	.800(*)	.861(*)	.845(*)	1
	Sig. (2−tailed)	.529	.830	.011	.098	.057	.102	.031	.013	.017	.
	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
رأس المال	Pearson Correlation	.370	.446	.949(**)	.998(**)	.927(**)	.998(**)	.930(**)	.730	.917(**)	.709
	Sig. (2−tailed)	.413	.316	.001	.000	.003	.000	.002	.063	.004	.075
	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
اطوال الطرق	Pearson Correlation	.594	−.163	.862(*)	.638	.833(*)	.626	.830(*)	.954(**)	.816(*)	.910(**)
	Sig. (2−tailed)	.160	.727	.013	.123	.020	.133	.021	.001	.025	.004
	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
الانتاج الزراعي	Pearson Correlation	−.630	.391	−.794(*)	−.564	−.762(*)	−.552	−.807(*)	−.968(**)	−.789(*)	−.834(*)
	Sig. (2−tailed)	.129	.386	.033	.188	.046	.199	.028	.000	.035	.020
	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
الاستهلاك الكهربائي	Pearson Correlation	−.390	.555	.287	.488	.127	.504	.242	−.063	.339	.188
	Sig. (2−tailed)	.387	.196	.533	.266	.786	.249	.601	.892	.457	.686
	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
الاستهلاك الصناعي	Pearson Correlation	−.708	.464	−.683	−.474	−.679	−.462	−.753	−.918(**)	−.722	−.680

	Sig. (2-tailed)	.075	.294	.091	.283	.094	.296	.051	.004	.067	.093
	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
الماء الصافي	Pearson Correlation	.187	-.154	.136	.134	.315	.125	.099	.146	-.040	-.068
	Sig. (2-tailed)	.689	.742	.772	.774	.492	.789	.833	.754	.931	.886
	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
عدد المدارس	Pearson Correlation	.(a)	.(a)	.(a)	.(a)	.(a)	.(a)	.(a)	.(a)	.(a)	.(a)
	Sig. (2-tailed)	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7

الملحق (5)

بنية الصناعات التحويلية في محافظة المثنى بحسب الصنف الصناعي والحجم والملكية لعامي 2010 و 2014

الصناعات التحويلية	عام 2010								عام 2014							
	عدد المنشآت	%	الحجم			الملكية		عدد المنشآت	%	الحجم			الملكية	
			صغيرة	متوسطة	كبيرة	عام	خاص			صغيرة	متوسطة	كبيرة	عام	خاص
الصناعات الغذائية	199	18,9	196	—	3	7	192	200	18,8	197	—	3	7	193
صناعة المنسوجات والالبسة الجاهزة	83	7,8	83	—	—	—	83	83	7,8	83	—	—	—	83
صناعة الخشب والاثاث	304	28,8	211	93	—	—	304	308	28,9	215	93	—	—	308
البتروكيمياوية وتصفية النفط	13	1,2	11	1	1	4	9	14	1,4	12	1	2	4	11
الصناعات الانشائية	195	18,4	165	11	19	3	192	199	18,7	148	—	51	3	196
صناعة المنتجات المعدنية	191	18,1	191	—	—	—	191	191	17,9	191	—	—	—	191
الصناعات التحويلية الاخرى	70	6,6	70	—	—	—	70	70	6,5	70	—	—	—	70
المجموع	1055	100	927	105	23	14	1041	1065	100	916	94	56	14	1052

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على:

- **جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الاحصاء الصناعي، جداول الحاسبة الالكترونية، بيانات غير منشورة، لسنة 2010.**

الدّراسة الميدانية لعام 2014.

الملحق (6)

التوزيع العددي للسكان العاملون (المشتغلون) في محافظة المثنى بحسب البيئة والوحدات الادارية للمدة (1997-2014)

الوحدات الادارية	عام 1997						عام 2014					
	الحضر		الريف		المحافظة		الحضر		الريف		المحافظة	
	عدد السكان	عدد المشتغلين	عدد السكان	عدد المشتغلين	عدد السكان	عدد المشتغلين	عدد السكان	عدد المشتغلين	عدد السكان	عدد المشتغلين	عدد السكان	عدد المشتغلين
م.ق السماوة	123349	24696	36014	12441	159363	37137	2456	623	632	144	3088	767
ن. السوير	126	42	23251	6307	23377	6349	16	4	344	79	360	83
م.ق الرميثة	43784	11216	25103	5834	68887	17050	816	236	416	66	1232	302
ن. المجد	1830	369	22343	5655	24173	6024	32	8	328	75	360	83
ن. الوركاء	899	185	51299	11906	52198	12091	32	8	800	176	832	184
ن. النجمي	561	129	19161	5393	19722	5522	16	4	304	76	320	80
ن. الهلال	1465	290	15038	3897	16503	4187	24	6	280	69	304	75
م.ق السلمان	2033	454	7218	2839	9251	3293	88	25	(*)	—	88	25
ن. بصية	422	102	1952	615	2374	717	16	3	(*)	—	16	3
م.ق الخضر	19033	4216	25686	7272	44719	11488	392	114	376	51	768	165
ن. الدراجي	2367	750	13891	3393	16258	4143	16	4	144	36	160	40
المجموع	195869	47378	240956	60623	436825	108001	3904	1035	3624	772	7528	1807

المصدر: عمل البحث اعتماداً على:-

- **جمهورية العراق، هيأة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997، (محافظة المثنى)، جدول (31)، بيانات غير منشورة.**
- **الدراسة الميدانية لعام 2014، المحور الاول.**

(*) عدم وجود سكان ريف في مركز قضاء السلمان وناحية بصية.

الملحق (7)

توزيع السكان والقوى العاملة في محافظة المثنى بحسب النوع والوحدات الادارية لمحافظة المثنى لعامي 1997 و2014

الوحدات الادارية	سكان 1997			القوى العاملة 1997			سكان عام 2014			القوى العاملة 2014		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
م. ق السماوة	78005	81358	159363	33136	3974	37137	1625	1463	3088	667	100	767
ن. السوير	1176	22201	23377	5670	679	6349	183	177	360	73	10	83
م. ق الرميثة	33297	35590	68887	15928	1122	17050	708	524	1232	275	27	302
ن. المجد	11656	12517	24173	5251	773	6024	186	174	360	76	7	83
ن. الوركاء	25217	26981	52198	11342	749	12091	431	401	832	165	19	184
ن. النجمي	9517	10205	19722	5231	291	5522	162	158	320	70	10	80
ن. الهلال	7794	8709	16503	3746	441	4187	159	145	304	68	7	75
م. ق السلمان	4539	4712	9251	2847	446	3293	48	40	88	24	1	25
ن. بصية	1209	1165	2374	709	8	717	5	11	16	2	1	3
م. ق الخضر	21477	23242	44719	10868	620	11488	386	382	768	150	15	165
ن. الدراجي	7703	8555	16258	3919	224	4143	83	77	160	35	5	40
مجموع المحافظة	211984	224841	436825	98698	9303	108001	3976	3552	7528	1605	202	1807

المصدر: عمل البحث اعتماداً على:-

- **جمهورية العراق، هيأة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997، (محافظة المثنى)، جدول (31)، بيانات غير منشورة.**
- **الدراسة الميدانية لعام 2014، المحور الثاني.**

الملحق (8)

التوزيع العددي للسكان والسكان الناشطين اقتصادياً في محافظة المثنى للفئة العمرية (15- 64) بحسب البيئة والوحدات الادارية على وفق تعداد عامي 1997 و2014

الوحدات الإدارية	1997						2014					
	عدد السكان			الناشطين اقتصادياً			عدد السكان			الناشطين اقتصادياً		
	حضر	ريف	مجموع	حضر	ريف	مجموع	حضر	ريف	مجموع	حضر	ريف	مجموع
م. ق السماوة	**59076**	17250	76326	26348	7235	33583	**1224**	**476**	**1700**	**421**	**59**	**480**
ن. السوير	**56**	11165	11221	23	4578	4601	**6**	**189**	**195**	**2**	**61**	**63**
م. ق الرميثة	**22382**	12590	34972	7453	4193	11646	**459**	**206**	**665**	**221**	**65**	**286**
ن. المجد	**953**	10954	11907	219	3579	3798	**14**	**180**	**194**	**6**	**66**	**72**
ن. الوركاء	**509**	24935	25444	123	7536	7659	**17**	**398**	**415**	**4**	**146**	**150**
ن. النجمي	**278**	8989	9267	63	3597	3660	**3**	**157**	**160**	**1**	**56**	**57**
ن. الهلال	**688**	6953	7641	189	2256	2445	**11**	**147**	**158**	**4**	**53**	**57**
م. ق السلمان	**1109**	3934	5043	252	2270	2522	**48**	*	**48**	**21**	-	**21**
ن. بصية	**211**	959	1170	68	416	484	**8**	*	**8**	**3**	-	**3**
م. ق الخضر	**9069**	12269	21338	3291	4241	7532	**162**	**199**	**361**	**60**	**87**	**147**
ن. الدراجي	**1132**	6623	7755	396	2318	2714	**9**	**76**	**85**	**5**	**27**	**32**
مجموع المحافظة	**95463**	116621	212084	38425	42219	80644	**1961**	**2028**	**3989**	**748**	**620**	**1368**

المصدر: عمل البحث اعتماداً على:-

- **جمهورية العراق، هيأة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان لسنة 1997، (محافظة المثنى)، جدول (21)، بيانات غير منشورة.**
- **الدراسة الميدانية لعام 2014، المحور الاول.**

(*) عدم وجود سكان ريف في مركز قضاء السلمان وناحية بصية.

الملحق (9)

التوزيع المكاني لفروع الصناعة في محافظة المثنى بحسب عدد المنشآت والعاملين فيها والوحدات الادارية لعام 2014

الاقضية / الصناعات التحويلية	ق. السماوة		ق. الرميثة		ق. السلمان		ق. الخضر		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الصناعات الغذائية										
عدد المنشآت	97	48,5	63	31,5	–	–	40	20	200	100
عدد العاملين	568	53,1	275	25,7	–	–	225	21,2	1068	100
صناعات المنسوجات والالبسة الجاهزة										
عدد المنشآت	35	42,3	31	37,3	3	3,6	14	16,8	83	100
عدد العاملين	91	45,5	64	32	5	2,5	40	20	200	100
صناعة الخشب والاثاث										
عدد المنشآت	211	68,5	61	19,8	–	–	36	11,7	308	100
عدد العاملين	995	62,1	381	23,8	–	–	224	14,1	1600	100
البتروكيمياوية وتصفية النفط										
عدد المنشآت	4	28,5	2	14,3	7	50	1	7,2	14	100
عدد العاملين	719	78,3	50	5,4	125	13,6	25	2,7	919	100
الصناعات الانشائية										
عدد المنشآت	94	47,3	53	26,6	3	1,5	49	24,6	199	100
عدد العاملين	9088	84,2	650	6,1	250	2,3	800	7,4	10788	100
صناعة المنتجات المعدنية										
عدد المنشآت	102	53,4	53	27,7	1	0,5	35	18,4	191	100
عدد العاملين	220	55	150	37,5	6	1,5	24	6	400	100
الصناعات التحويلية الاخرى										
عدد المنشآت	40	57,3	20	28,5	–	–	11	14,3	71	100
عدد العاملين	115	62,2	40	21,6	–	–	30	16,2	185	100
المجموع										
عدد المنشآت	583	54,7	283	26,5	14	1,4	186	17,4	1066	100

عدد العاملين	11796	77,8	1610	10,6	386	2,5	1368	9,1	15160	100

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على:

- **جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاء المثنى، بيانات غير منشورة، 2013.**
- **الدراسة الميدانية للعام 2014.**

الملحق (10)

التوزيع النسبي للقوى العاملة في محافظة المثنى بحسب الحالة العملية والبيئة لعامي 1997 و 2014

الحالة العملية	1997			2014		
	حضر%	ريف%	مجموع%	حضر%	ريف%	مجموع%
صاحب العمل	4,8	6,7	5,8	7,7	2,5	5,5
يعمل لنفسه	34,8	48,6	42,6	22,5	32,1	26,7
يعمل بأجر	57,5	34,4	44,4	62,5	35,2	50,9
يعمل لدى الاسرة	2,9	10,3	7,2	7,3	30,2	16,9
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر : عمل الباحث اعتماداً على الملحق (11).

الملحق (11)

التوزيع العددي للقوى العاملة في محافظة المثنى بحسب النوع والحالة العملية لعامي 1997 و2014

الحالة العملية	1997			2014		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
صاحب عمل	6159	195	6354	45	8	53
يعمل لنفسه	39640	1384	41024	276	126	402
يعمل بأجر	44302	5705	50007	621	445	1066
يعمل لدى الأسرة	8597	2019	10616	93	193	286
المجموع(*)	98698	9303	108001	1035	772	1807

المصدر: عمل البحث اعتماداً على:-

- **جمهورية العراق، هيأة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997، (محافظة المثنى)، جدول (37)، بيانات غير منشورة.**
- **الدراسة الميدانية لعام 2014.**

(*) تم طرح حقلي (غير مبين، عاطلون لم يسبق لهم العمل) من المجموع.

الملحق (12)

التوزيع العددي للإناث العاملات بعمر (12 سنة فأكثر) في محافظة المثنى بحسب الحالة الزوجية والوحدات الادارية لعامي 1997 و2014

الوحدات الادارية	1997					2014				
	لم تتزوج	متزوجة	مطلقة	ارملة	المجموع	لم تتزوج	متزوجة	مطلقة	ارملة	المجموع
م. ق السماوة	20144	25055	551	4360	50110	248	294	12	37	591
ن. السوير	7162	8907	196	1550	17815	19	23	3	5	50
م. ق الرميثة	9813	14210	127	1271	25421	136	147	3	33	319
ن. المجد	3218	4492	51	730	8491	24	34	2	8	68
ن. الوركاء	7888	9602	39	1729	19258	36	34	4	9	83
ن. النجمي	2831	3668	65	657	7221	16	32	3	4	55
ن. الهلال	2323	3160	37	593	6113	17	29	3	3	52
م. ق السلمان	1017	2100	5	95	3217	11	20	2	3	36
ن. بصية	402	380	5	97	884	4	7	—	1	12
م. ق الخضر	5888	7325	161	1274	14648	80	85	10	33	208
ن. الدراجي	3102	3858	85	671	7716	10	12	3	4	29

المحافظة	63677	82778	1314	13125	160894	601	717	45	140	1503

المصدر: عمل البحث اعتماداً على:-

- **جمهورية العراق، هيأة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997، (محافظة المثنى)، جدول (23)، بيانات غير منشورة.**
- **الدراسة الميدانية لعام 2014.**

الملحق (13)

التوزيع العددي للقوى العاملة بعمر (10 سنوات فأكثر) في محافظة المثنى بحسب النوع والحالة التعليمية لعام 1997

الحالة التعليمية	النوع		
	ذكور	إناث	المجموع
أمي	40276	4869	45145
يقرأ فقط	1280	125	1405
يقرأ ويكتب	23513	1787	25300
شهادة ابتدائية	20731	1220	21951
شهادة متوسطة	5898	402	6300
شهادة اعدادية	2184	565	2749
مدارس مهنية	2060	140	2200

دبلوم	1440	110	1550
بكالوريوس	1091	60	1151
شهادات عليا	225	25	250
المحافظة	98698	9303	108001

المصدر: عمل البحث اعتماداً على:-

جمهورية العراق، هيأة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997، محافظة المثنى، جدول (29)، بيانات غير منشورة.

الملحق (14)

التوزيع النسبي للقوى العاملة في محافظة المثنى بحسب النوع والحالة التعليمية لعام 1997

الحالة العلمية	النوع		
	الذكور %	الاناث%	المجموع%
امي	40,8	52,3	41,8
يقرا فقط	1,3	1,3	1,3
يقرا ويكتب	23,8	19,2	23,5
شهادة ابتدائية	21	13,2	19,5
شهادة متوسطة	5,9	4,3	5,9
شهادة اعدادية	2,3	6,3	2,7
مدارس مهنية	2,2	1,5	2,4

دبلوم	1,4	1,3	1,5
بكالوريوس	1,1	0,6	1,1
شهادات عليا(*)	0,2	0,03	0,3
المجموع	100	100	100

المصدر : عمل الباحث اعتماداً على الملحق (15).

(*) شهادات عليا وتشمل (الدبلوم العالي ، ماجستير ، دكتوراه، اعلى شهادة اختصاص) .

الملحق (15)

التوزيع العددي للقوى العاملة بعمر (10 سنوات فأكثر) في محافظة المثنى بحسب النوع والحالة التعليمية لعام 1997

الحالة التعليمية	النوع		
	ذكور	إناث	المجموع
أمي	40276	4869	45145
يقرأ فقط	1280	125	1405
يقرأ ويكتب	23513	1787	25300
شهادة ابتدائية	20731	1220	21951
شهادة متوسطة	5898	402	6300

شهادة اعدادية	2184	565	2749
مدارس مهنية	2060	140	2200
دبلوم	1440	110	1550
بكالوريوس	1091	60	1151
شهادات عليا	225	25	250
المحافظة	98698	9303	108001

المصدر: عمل البحث اعتماداً على:-

جمهورية العراق، هيأة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997، محافظة المثنى، جدول (29)، بيانات غير منشورة.